



صندوق النقد العربي
ARAB MONETARY FUND

آفاق

الإقتصاد العربي

19

الإصدار

نوفمبر 2023

© صندوق النقد العربي 2023

www.amf.org.ae



حقوق الطبع محفوظة

لا يجوز نسخ أو اقتباس أي جزء من هذا التقرير أو ترجمته أو إعادة طبعه بأي صورة دون موافقة خطية من صندوق النقد العربي، إلا في حالات الاقتباس القصير بغرض النقد والتحليل، مع وجوب ذكر المصدر.

توجه جميع المراسلات على العنوان التالي:

الدائرة الاقتصادية

صندوق النقد العربي

ص.ب 2818 – أبو ظبي – دولة الإمارات العربية المتحدة

هاتف: +971-2-6171 552

فاكس: +971-2-632 6454

البريد الإلكتروني: economic@amfad.org.ae

Website: <https://www.amf.org.ae>

للحصول على نسخة التقرير للسنوات السابقة



للحصول على النسخة الكاملة على موقع الصندوق



كلمة المدير العام

يسرني إطلاق الإصدار التاسع عشر من تقرير آفاق الاقتصاد العربي لعام 2023 الذي يوفر تحديثاً للأوضاع الاقتصادية الحالية والآفاق المستقبلية للدول العربية، ويهدف إلى تقديم رؤى حول النمو الاقتصادي واتجاهات تطور الأسعار للمنطقة العربية وللمجموعات الدول العربية.

ندرك بصندوق النقد العربي أهمية فهم التحديات والفرص الفريدة التي تواجهها دولنا العربية في عالم اليوم الذي يزداد ترابطاً، والمليء بحالة عدم اليقين، لذلك، لا يلقي هذا التقرير الضوء على الوضع الاقتصادي الحالي فحسب، بل يسلط الضوء أيضاً على إمكانات النمو والتقدم في السنوات القادمة من خلال التعرف على آراء الخبراء وصانعي السياسات بالدول العربية وتوقعاتهم للنمو ومصادره في المنطقة العربية. يتناول هذا العدد كذلك مساهمة بنود الإنفاق في التضخم بعدد من الدول العربية، حيث نعتقد أن فهم أهم بنود الإنفاق التي تساهم في التضخم أمر مهم وأساسي لصانعي السياسات بدولنا العربية لصياغة سياسات نقدية ومالية فعالة، وضمان الاستقرار الاجتماعي، وإدارة الدعم، والحفاظ على القوة الشرائية للأسر.

يتكامل تقرير آفاق الاقتصاد العربي مع إصدارات الصندوق الأخرى، خاصة التقرير الاقتصادي العربي الموحد، فمع صدور التقريرين، يتمكن المهتمون بالشأن الاقتصادي العربي من متابعة التطورات الاقتصادية الحالية في الدول العربية واستشراف ملامح الأداء الاقتصادي لفترات لاحقة.

ختاماً، أرجو أن يُمثل آفاق الاقتصاد العربي إضافةً حقيقيةً للجهود التي يبذلها صندوق النقد العربي لخدمة دوله الأعضاء، وأن يكون بمثابة أداة قيمة لواقعي السياسات بدولنا العربية وللمستثمرين والشركات والباحثين على حد سواء، وتمكينهم من اتخاذ قرارات سليمة والمساهمة في التنمية المستدامة من منطقتنا الحبيبة.

والله ولي التوفيق،،،

**عبد الرحمن بن عبد الله الحميدي
المدير العام رئيس مجلس الإدارة
صندوق النقد العربي**

فهرس المحتويات:

أ	كلمة المدير العام
ج	قائمة الجداول:
ج	قائمة الأشكال البيانية:
د	الملخص التنفيذي:
و	مجموعات الدول العربية
1	1. التطورات الاقتصادية العالمية وآفاق الاقتصاد العالمي:
1	1.1. اتجاهات النمو الاقتصادي والتضخم العالمي:
3	2.1. التضخم العالمي وآثار تشديد السياسة النقدية:
3	3.1. الظروف المالية والتطورات المتعلقة بالاستقرار المالي:
4	4.1. أسعار السلع الأساسية:
6	5.1. أثر التطورات الاقتصادية العالمية على اقتصادات الدول العربية:
6	1.5.1. انعكاسات ارتفاع أسعار الفائدة العالمية على الاقتصادات العربية
6	2.5.1. تأثيرات تباطؤ معدلات النمو العالمية على الاقتصادات العربية:
6	3.5.1. الظروف المالية والتطورات المتعلقة بالاستقرار المالي:
7	4.5.1. تأثير أسعار السلع الأساسية على اقتصادات الدول العربية:
7	الإحالات والمصادر:
8	(2) تحليل آفاق النمو الاقتصادي بالدول العربية:
8	1.2. توقعات النمو الاقتصادي للدول العربية:
9	2.2. توقعات وآراء صانعي السياسات الاقتصادية بالدول العربية:
9	1.2.2. توقعات وآراء صانعي السياسات بالدول العربية
10	2.2.2. عوامل النمو من وجهة نظر صانعي السياسات بالدول العربية:
12	3.2. تحليل آفاق النمو الاقتصادي لمجموعات الدول العربية
12	1.3.2. دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية:
13	2.3.2. الدول العربية الأخرى المصدرة للنفط:
15	3.3.2. الدول العربية المستوردة للنفط:
18	(3) اتجاهات الأسعار المحلية بالدول العربية:
18	1.3.1. توقعات صانعي السياسات للتضخم بالمنطقة العربية:
19	2.3. توقعات التضخم بالدول العربية:
20	1.2.3. دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية:
21	2.2.3. الدول العربية الأخرى المصدرة للنفط:
22	3.2.3. الدول العربية المستوردة للنفط:
23	3.3. مساهمة بنود الإنفاق في التضخم في بعض الدول العربية
26	الملاحق:
26	النمو الاقتصادي
27	التضخم
28	المالية العامة (رصيد الموازنة العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي)
29	القطاع الخارجي (رصيد موازين المعاملات الجارية إلى الناتج المحلي الإجمالي)

قائمة الجداول:

- جدول 1. معدلات النمو الاقتصادي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ----- 12
 جدول 2. معدلات النمو الاقتصادي للدول العربية الأخرى المصدرة للنفط (%) ----- 14
 جدول 3. معدلات النمو الاقتصادي للدول العربية المستوردة للنفط (%) ----- 15

قائمة الأشكال البيانية:

- شكل 1. توقعات صندوق النقد الدولي للنمو الاقتصادي ----- 1
 شكل 2. توقعات صندوق النقد الدولي لمعدلات التضخم ----- 1
 شكل 3. توقعات البنك الدولي للنمو الاقتصادي ----- 2
 شكل 4. توقعات الأمم المتحدة للنمو الاقتصادي ----- 2
 شكل 5. توقعات التضخم للأسواق الناشئة والاقتصادات المتقدمة ----- 2
 شكل 6. خلاصة توقعات المؤسسات الدولية للنمو الاقتصادي ----- 3
 شكل 7. تغير العائد على سندات الخزانة الأمريكية لخمس وعشر سنوات ----- 3
 شكل 8. التغير الفصلي في الطلب العالمي على النفط الخام (2019-2023) ----- 4
 شكل 9. التغير الفصلي في سعر ومخزونات النفط الخام (الربع الأول 2021-الربع الرابع 2024) ----- 4
 شكل 10. تطور مؤشر أسعار الغاز الطبيعي (يناير 2016-سبتمبر 2023) ----- 5
 شكل 11. مؤشر أسعار السلع الغذائية (2010-2023) ----- 5
 شكل 12. معدلات النمو الاقتصادي للدول العربية إلى أفق 2024 ----- 8
 شكل 13. تغيرات توقعات صانعي السياسات بالدول العربية للنمو الاقتصادي بالمنطقة العربية لعامي 2023 و2024 ----- 9
 شكل 14. مصادر النمو الاقتصادي بالدول العربية ----- 11
 شكل 15. مصادر النمو الاقتصادي بالدول العربية ----- 11
 شكل 16. معدلات النمو الاقتصادي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية: أفق 2024 ----- 12
 شكل 17. معدلات النمو الاقتصادي وآفاقه بالسعودية وقطر والإمارات ----- 12
 شكل 18. معدلات النمو الاقتصادي بالكويت والبحرين وعمان ----- 12
 شكل 19. معدلات النمو الاقتصادي للدول العربية الأخرى المصدرة للنفط: أفق 2024 ----- 14
 شكل 20. معدلات النمو الاقتصادي وآفاقه للدول العربية الأخرى المصدرة للنفط ----- 14
 شكل 21. معدلات النمو الاقتصادي للدول العربية المستوردة للنفط: أفق 2024 ----- 15
 شكل 22. معدلات النمو الاقتصادي وآفاقه لبعض الدول العربية المستوردة للنفط ----- 15
 شكل 23. توقعات صانعي السياسات بالدول العربية للتضخم بالمنطقة العربية لعامي 2023 و2024 ----- 18
 شكل 24. توقعات التضخم بالدول العربية مجتمعة ----- 19
 شكل 25. توقعات التضخم لمجموعة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ----- 20
 شكل 26. توقعات التضخم لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ----- 20
 شكل 27. توقعات التضخم لمجموعة الدول العربية المصدرة للنفط ----- 21
 شكل 28. توقعات التضخم لمجموعة الدول العربية المستوردة للنفط(*) ----- 22
 شكل 29. أهم البنود المساهمة في التضخم في بعض الدول العربية خلال عام 2022 ----- 25

المخلص التنفيذي:

لا يزال هدف السيطرة على معدلات التضخم المرتفعة من دون تأثير على النمو الاقتصادي بصورة كبيرة أو الاستقرار المالي أولوية لدى العديد من دول العالم، حيث لم تتوقف غالبية البنوك المركزية عن رفع أسعار الفائدة على مختلف أدوات السياسة النقدية، مع الرقابة المستمرة على تأثيرات ذلك على الظروف المالية وعلى النشاط الاقتصادي ككل. تعتبر اقتصادات الأسواق الناشئة وبشكل خاص الدول ذات الدخل المنخفض معرضة لمخاطر عالية، حيث يؤدي الجمع بين مستويات الديون المرتفعة، وانخفاض النمو، وارتفاع تكاليف الاقتراض إلى تفاقم ضعف هذه الاقتصادات، لا سيما تلك التي لديها احتياجات تمويل كبيرة على المدى القريب. تتطلب مثل هذه الظروف العمل على بناء هوامش أمان مالية، وحماية الفئات الأكثر ضعفاً، من خلال تعزيز شبكات الأمان الاجتماعي.

فيما يخص **الأوضاع المالية**، فإنه وبالرغم من استمرار رفع أسعار الفائدة إلى غاية الربع الثالث من عام 2023، إلا أن مؤشر الأوضاع المالية بقي يظهر أن الظروف المالية تبدو أكثر مرونة غير أن ذلك بدأ بالتغير خلال الأسابيع القليلة الماضية نحو مزيد من التشدد مع ارتفاع العائد في ضوء توقع الأسواق بقاء أسعار الفائدة مرتفعة لفترة طويلة. شهدت **أسعار السلع الأساسية** ومنها الغذائية استقراراً خلال الربع الثالث من عام 2023، ذلك بعد الارتفاع الكبير الذي عرفته منذ أوائل عام 2022. لكن مع استمرار التحديات التي تواجه سلاسل الإمداد العالمية والتوترات في شرق أوروبا وفي المنطقة، فإن استمرار الاستقرار النسبي للأسعار سيظل محل شك، وعرضة للتقلبات.

تشير أحدث توقعات المنظمات الدولية **للمنمو الاقتصادي** الصادرة خلال الربعين الثاني والثالث من عام 2023 إلى تراجع في النمو الاقتصادي المتوقع بشكل عام مع وجود تباين متزايد في التوقعات، عاكسة بذلك حالة عدم اليقين التي سببتها تقلبات الأسعار العالمية، والتطورات الجيوسياسية العالمية، واستمرار بعض التحديات التي تواجه سلاسل الإمداد التي يبدو أنها لم تتمكن بعد من استرجاع عافيتها منذ الصدمة التي تعرضت لها خلال فترة جائحة كوفيد-19، فضلاً عن التحديات التي تواجه بعض الدول مثل ارتفاع حجم الدين العام وتحدي ضمان الأمن الغذائي والتغير المناخي، والتأثيرات المتوقعة لأسواق الطاقة على الاقتصاد العالمي نظراً للقيود على إمدادات النفط حتى نهاية عام 2023 والتطورات الأخيرة في المنطقة العربية. بناءً على ما سبق، تراوحت أحدث توقعات المنظمات الدولية **للمنمو الاقتصادي العالمي** ما بين 2.1 و3.0 في المائة لسنة 2023، وما بين 2.4 و2.9 في المائة لسنة 2024.

إن تزايد **مستويات المخاطر** في ظل التداعيات المشار إليها يشمل الاقتصادات المتقدمة والأسواق الناشئة، على حد سواء، لكن قد يكون لها تأثيرات شديدة على الدول منخفضة الدخل والفقيرة بسبب اعتمادها أكثر على التمويل الخارجي، وارتفاع فاتورة استيراد الغذاء والطاقة، والتنوع المحدود في اقتصاداتها، والمديونية المرتفعة، ما يتطلب إجراءات فورية لتعزيز النمو وتحسين بيئة الاستثمار، وإعادة تخصيص الإنفاق لدعم القطاعات ذات الأولوية مثل الزراعة والطاقة.

وفقاً لتقديرات **صندوق النقد العربي** المحدثه لشهر أكتوبر 2023، من المتوقع أن **ينخفض نمو اقتصادات الدول العربية** من حوالي 5.8 في المائة في عام 2022 إلى 2.2 في المائة في عام 2023 ثم يعاود الارتفاع إلى نحو 3.3 في المائة في عام 2024. تعتبر توقعات عام 2023 أقل من تلك الصادرة في مايو 2023 والتي كانت تشير إلى نسبة نمو في حدود 3.4 في المائة في عام 2023. يعزى ذلك بدرجة أساسية إلى استمرار البنوك المركزية ومؤسسات النقد العربية في رفع أسعار الفائدة لمكافحة التضخم وتأثير ذلك على النشاط الاقتصادي، فضلاً عن تأثير اقتصادات الدول المصدرة للنفط بتراجع إنتاج النفط بإطار ترتيبات خفض الطوعي ضمن أوبك+. إضافة إلى ذلك، من المرجح أن تؤثر التطورات الأخيرة في المنطقة وتباطؤ الأنشطة الاقتصادية وضعف الطلب الخارجي على آفاق النمو في عدد من الدول العربية. جدير بالذكر أن الدول العربية التي

تتبنى برامج إصلاح اقتصادي ورؤى واستراتيجيات لتنويع اقتصاداتها، وإصلاح بيئات الأعمال، وتشجيع دور القطاع الخاص، ودعم رأس المال البشري، تبدو أقدر على مواجهة تلك التحديات.

وعلى غرار بقية دول العالم، يتوقع أن يشهد عام 2023 بقاء **معدلات التضخم في الدول العربية** مرتفعة نسبياً متأثرة بدرجة كبيرة بالضغوط التي يتعرض لها سعر صرف العملة المحلية في بعض الدول العربية وتذبذبات أسعار الطاقة والغذاء، وكذلك تأثير عوامل تضخمية أخرى تختلف من دولة عربية لأخرى مثل الظروف الداخلية غير المواتية في بعض الدول، وتداعيات التغيرات المناخية على القطاع الزراعي.

كمحصلة للتطورات المذكورة، من المتوقع أن يبلغ معدل التضخم للدول العربية ما نسبته 9.3 في المائة في عام 2023، قبل أن يتراجع إلى حدود 3.6 في المائة في عام 2024.

مجموعات الدول العربية

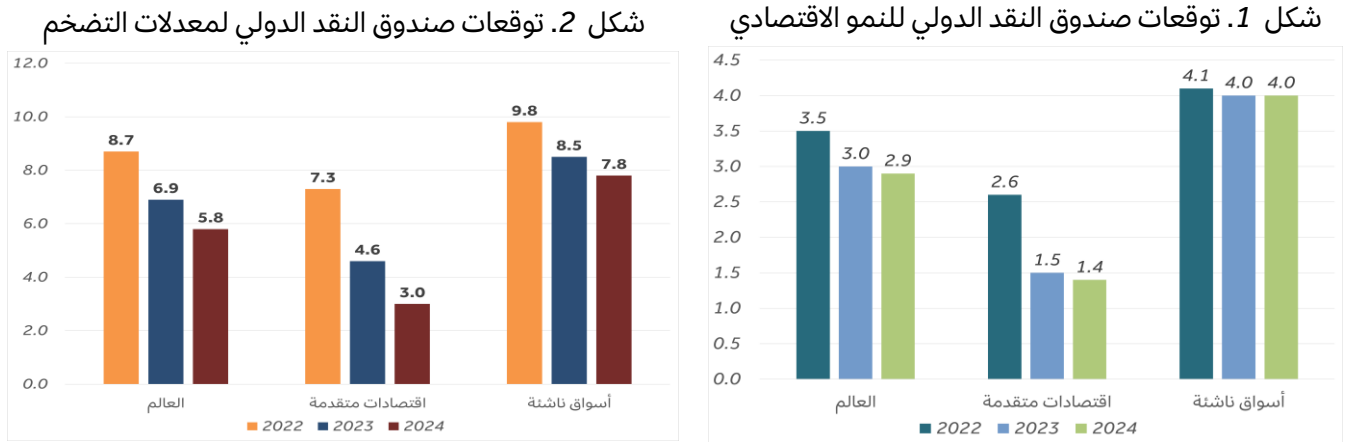
يغطي تقرير آفاق الاقتصاد العربي كل الدول العربية، ويقدم نظرة شاملة على التطورات الاقتصادية الأخيرة، والآفاق وقضايا السياسة العامة على المدى المتوسط. ولتسهيل التحليل، توفر المجموعات الفرعية مزيدًا من التفاصيل الدقيقة للتحليل والاستمرارية، وعلى ذلك فقد تم تقسيم الدول العربية وعددها 22 دولة إلى مجموعتين هما: الدول العربية المصدرة للنفط، والدول العربية المستوردة له. تشمل المجموعة الأولى (الدول العربية المصدرة للنفط) بدورها مجموعتين فرعيتين هما: (1) دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية التي تشمل كلا من المملكة العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة، وقطر، والكويت، وعمان، والبحرين، و(2) الدول العربية الأخرى المصدرة للنفط، وتشمل كلاً من الجزائر، والعراق، واليمن، وليبيا. المجموعة الثانية تتكون من الدول العربية المستوردة للنفط، وتشمل كلاً من مصر، والمغرب، والسودان، وتونس، ولبنان، والأردن، وسورية، وفلسطين، وموريتانيا، وجيبوتي، والصومال، والقمر المتحدة.

1. التطورات الاقتصادية العالمية وآفاق الاقتصاد العالمي:

يتناول هذا الجزء من تقرير آفاق الاقتصاد العربي أهم التطورات الاقتصادية التي يشهدها العالم خلال أفق التقرير (2023-2024)، بشكل خاص الموجة التضخمية وما تبعها من ردة فعل البنوك المركزية حول العالم من تشديد السياسات النقدية. إضافة إلى أحدث توقعات المنظمات الدولية (صندوق النقد الدولي، البنك الدولي، الأمم المتحدة) للنمو الاقتصادي ومحددات اتجاهات الاقتصاد العالمي. يختتم هذا الفصل باستعراض الآثار المتوقعة للتطورات الاقتصادية العالمية على المنطقة العربية، مع التركيز على آثار تشديد السياسات النقدية خاصة لارتباط عملات بعض الدول العربية بالعملات العالمية، وآثار الاضطرابات بالقطاع المالي في بعض الاقتصادات الكبرى.

1.1. اتجاهات النمو الاقتصادي والتضخم العالمي:

بحسب صندوق النقد الدولي، من المتوقع أن ينخفض النمو العالمي من 3.5 في المائة في عام 2022 إلى 3.0 في المائة في كل من عام 2023 و2024. تعتبر توقعات عام 2024 المحدثة (أكتوبر 2023) أقل بقليل من توقعات شهر يوليو 2023. لا يزال ارتفاع أسعار الفائدة لمكافحة التضخم يلقي بثقله على النشاط الاقتصادي. من المتوقع أن ينخفض معدل التضخم العام العالمي من 8.7 في المائة في عام 2022 إلى 6.8 في المائة في عام 2023 و5.2 في المائة في عام 2024. ومن المتوقع أن ينخفض التضخم الأساسي بشكل تدريجي، كما تم تعديل توقعات التضخم في عام 2024 بالزيادة.

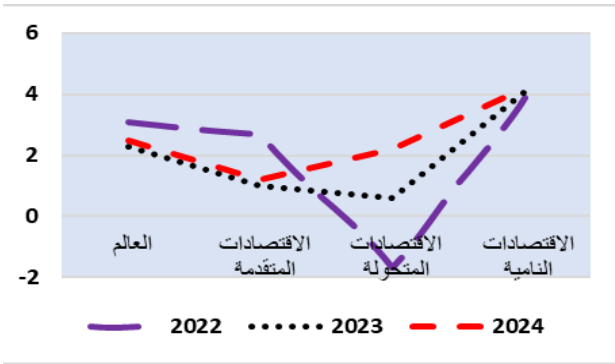


المصدر: تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي (أكتوبر 2023)

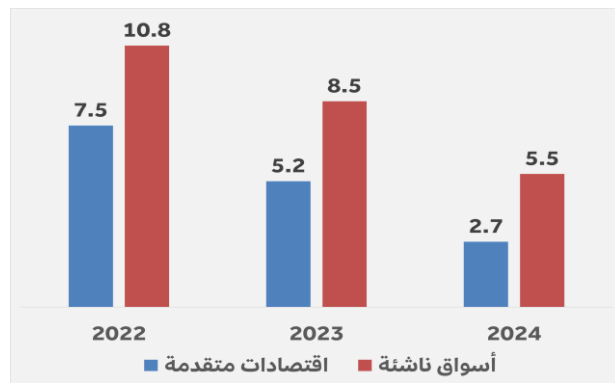
بحسب تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، يعكس تراجع التضخم المتوقع جزئيًا انخفاض أسعار الوقود والسلع الأساسية بسبب ضعف الطلب العالمي، كما أنه يعكس آثار شديد السياسة النقدية على التضخم الأساسي. في **الاقتصادات المتقدمة**، من المتوقع أن ينخفض متوسط التضخم السنوي من 7.3 في المائة في عام 2022 إلى نحو 6.4 في المائة في عام 2023 و3.0 في المائة في عام 2024. على مستوى **اقتصادات الأسواق الصاعدة والبلدان النامية**، يتوقع أن ينخفض التضخم السنوي من حوالي 9.8 في المائة في عام 2022 إلى نحو 8.5 في المائة في عام 2023 ونحو 7.8 في المائة في عام 2024، أعلى من نسبة 4.9 في المائة في فترة ما قبل الجائحة (شكل 2).

والبنك الدولي، حيث يشير تقرير الأمم المتحدة حول: (الوضع الاقتصادي العالمي وآفاقه) † إلى تعرض الاقتصاد العالمي إلى سلسلة من الصدمات خلال عام 2022، جعلت بعض أهداف التنمية المستدامة 2030 تبتعد أكثر عن مسارها. تمثلت تلك الصدمات في استمرار التداعيات الاقتصادية لجائحة كوفيد-19، والظروف غير المواتية في شرق أوروبا التي أدت إلى تقلبات في أسواق الغذاء والطاقة، وتفاقم انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية في العديد من البلدان النامية. كما تسبب التضخم المرتفع في تآكل الدخل الحقيقي وزيادة معدلات الفقر. في الوقت نفسه، تسببت التقلبات المناخية في أضرار اقتصادية جسيمة وأزمات إنسانية في عدد من دول العالم.

شكل 4. توقعات الأمم المتحدة للنمو الاقتصادي



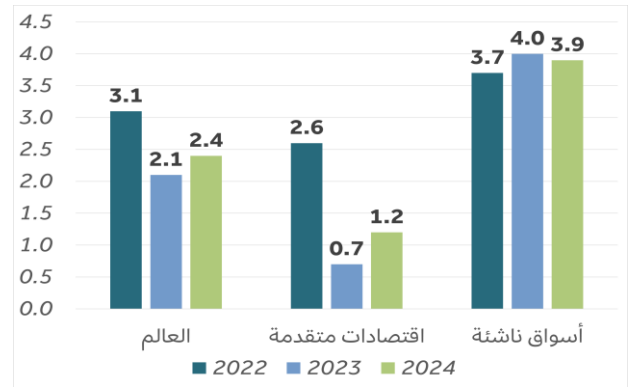
شكل 5. توقعات التضخم للأسواق الناشئة والاقتصادات المتقدمة



المصدر: (UN: World Economic Situation and Prospects, mid-2023)

تشير أحدث توقعات البنك الدولي* إلى تباطؤ في النمو الاقتصادي العالمي إلى درجة أن الاقتصاد العالمي يقترب بشكل ملحوظ من الانزلاق إلى الركود، بسبب تشديد السياسة النقدية من جانب معظم البنوك المركزية. بناءً على ذلك، خفض البنك الدولي توقعاته للنمو العالمي إلى 2.1 في المائة في عام 2023 بحوالي 0.4 نقطة مئوية عن توقعات يناير 2023 وإلى 2.4 في المائة في عام 2024 مقابل 3 في المائة في عام 2023. يأتي هذا التعديل في التوقعات مدفوعًا بتخفيض توقعات البنك الدولي لنمو الاقتصادات المتقدمة، بشكل خاص الاقتصاد الأمريكي بحوالي 1 نقطة مئوية وتباطؤ نمو اقتصاد الاتحاد الأوروبي بنحو 3.1 نقطة مئوية واليابان بنحو 0.2 نقطة مئوية. أما بالنسبة لتوقعات نمو اقتصادات السوق الناشئة، فقد رفع البنك الدولي توقعاته للنمو في الصين لعام 2023 إلى 5.6 في المائة، وأوروبا وآسيا الوسطى إلى 1.4 في المائة، بينما خفض توقعاته لأمريكا اللاتينية والكاريبي إلى 1.5 في المائة في 2023، ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى 2.2 في المائة.

شكل 3. توقعات البنك الدولي للنمو الاقتصادي



المصدر: (World Bank: Global Economic Prospects, June 2023)

كانت توقعات الأمم المتحدة للنمو الاقتصادي في أفق 2023 و2024 أقل من تلك الصادرة عن صندوق النقد

† United Nations, World Economic Situation and Prospects, mid-2023.

* World Bank: Global Economic Prospects, June 2023

الدولية تخفيضاً للنمو الاقتصادي لسنة 2023، بل إن تقرير آفاق الاقتصاد العالمي للبنك الدولي أكد بشكل صريح وجود تخوف كبير من دخول الاقتصاد العالمي مرحلة الركود. من ناحية أخرى فإن البنوك المركزية خاصة في الدول المتقدمة تعتبر سياسة التشديد النقدي ضرورة للسيطرة على التضخم وتوقعاته. في الأسواق الناشئة والدول النامية فإن التضخم والتشديد النقدي يفاقم التحديات الاقتصادية، خاصة بالدول ذات الجدارة الائتمانية الأقل والحيز المالي الضعيف. ويوضح الجدول (1) أسعار الفائدة لمجموعة من الدول، بما في ذلك بعض الدول الصناعية الكبرى ودول اقتصادات ناشئة، إضافة لبعض الدول العربية، حيث يتضح أنه باستثناء عدد ضئيل من الدول، تم رفع أسعار الفائدة بشكل مستمر لمواجهة الموجة التضخمية العالمية.

3.1. الظروف المالية والتطورات المتعلقة

بالاستقرار المالي:

بالرغم من استمرار رفع أسعار الفائدة إلى غاية الربع الثالث من عام 2023، إلا أن مؤشر الأوضاع المالية ما يزال يظهر أن الظروف المالية مرنة نسبياً، من ناحية أخرى وبحسب الشكل (7) الذي فإن منحنى العائد على سندات الخزنة الأمريكية، يشير منحنى العائد أخذ اتجاهًا تصاعدياً خلال الربع الثاني من عام 2023 ويمثل العائد المرتفع تحدياً لدول المنطقة حيث أن التمويل الخارجي لمعظم هذه الدول مرتبط بتطوير العائد على السندات الأمريكية مما يعني زيادة كلفة التمويل.

شكل 7. تغير العائد على سندات الخزنة الأمريكية لخمس وعشر سنوات

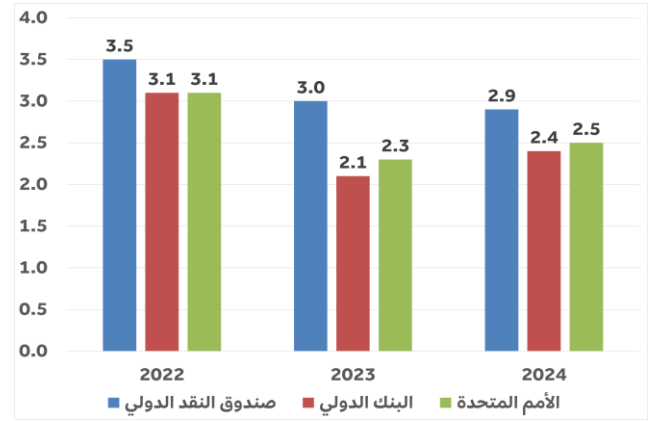


المصدر: (<https://www.ustreasuryyieldcurve.com>).

وفقاً لتقرير الأمم المتحدة، من المتوقع أن يتباطأ نمو الاقتصاد العالمي من حوالي 3.1 في المئة في عام 2022 إلى نحو 2.3 في المئة في عام 2023 (+0.4 نقطة مئوية مقارنة بتوقعات يناير) و2.5 في المئة في عام 2024 (-0.2 نقطة مئوية مقارنة بتوقعات يناير).

يتضح من العرض السابق أن التوقعات المحدثة للمنظمات الدولية حول آفاق الاقتصاد العالمي (2023-2024) متبينة، بما يعكس حالة عدم اليقين حيال مستقبل الاقتصاد العالمي، نتيجةً لتشديد السياسة النقدية لاحتواء التضخم المرتفع، والظروف المالية الأقل ملاءمة، وتبعات التطورات في شرق أوروبا. يلخص الشكل (6) توقعات المنظمات الدولية للنمو العالمي:

شكل 6. خلاصة توقعات المؤسسات الدولية للنمو الاقتصادي



المصدر: توقعات صندوق النقد الدولي، البنك الدولي والأمم المتحدة.

2.1. التضخم العالمي وآثار تشديد السياسة

النقدية:

لا تزال العديد من دول العالم تسعى للسيطرة على التضخم. في خضم ذلك يتزايد التخوف من أن تؤدي السياسة النقدية المتشددة إلى التأثير سلباً على النشاط الاقتصادي وعلى الاستقرار المالي. عملياً، انعكس التخوف من تباطؤ النشاط الاقتصادي بسبب تشديد السياسة النقدية بشكل واضح في توقعات المؤسسات الدولية للنمو الاقتصادي، حيث أظهرت تحديثات توقعات النمو من المؤسسات المالية والتنموية

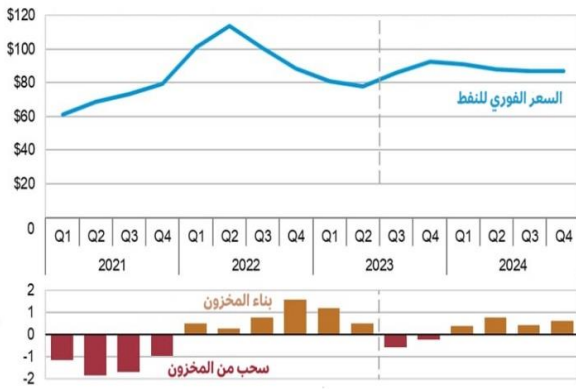
4.1. أسعار السلع الأساسية:

شكل 8. التغير الفصلي في الطلب العالمي على النفط الخام (2019-2023)



المصدر: منظمة الأوبك، تقرير أسواق النفط الشهري، مارس 2023.

شكل 9. التغير الفصلي في سعر ومخزونات النفط الخام (الربع الأول 2021-الربع الرابع 2024)



Data source: U.S. Energy Information Administration, Short-Term Energy Outlook, September 2023"

بطريقة مماثلة، شهد **سوق الغاز العالي** هدوءاً نسبياً خلال الربع الثالث من عام 2023 (شكل 10)، فبعد ارتفاع أسعار الغاز الطبيعي في أوروبا إلى أعلى مستوى لها على الإطلاق في أغسطس 2022، بدأت الأسعار في التراجع منذ ذلك الحين إلى مستويات ما قبل فبراير 2022، ذلك مع قيام معظم الدول الأوروبية بإعادة تعبئة مخزونات الاستراتيجية فضلاً عن اعتدال الأحوال الجوية بما ساهم في خفض الطلب على الغاز الطبيعي للتدفئة. تراجع الطلب على الغاز الطبيعي يعزى كذلك إلى ترشيد الاستهلاك من قبل الأسر والشركات الصناعية، إضافة إلى تراجع الطلب على الغاز الطبيعي لتوليد

على الرغم من التطورات الدولية، واستمرار حالة عدم اليقين المرتبطة بالظروف الاقتصادية العالمية، فقد حافظت أسعار السلع الأساسية ومنها السلع الغذائية على استقرارها خلال الربع الثالث من عام 2023. لكن مع استمرار التحديات التي تواجه سلاسل الإمداد العالمية واستمرار التوترات في شرق أوروبا والتوترات في المنطقة، فإن استمرار الاستقرار النسبي للأسعار سيظل محل شك، وعرضة للتقلبات.

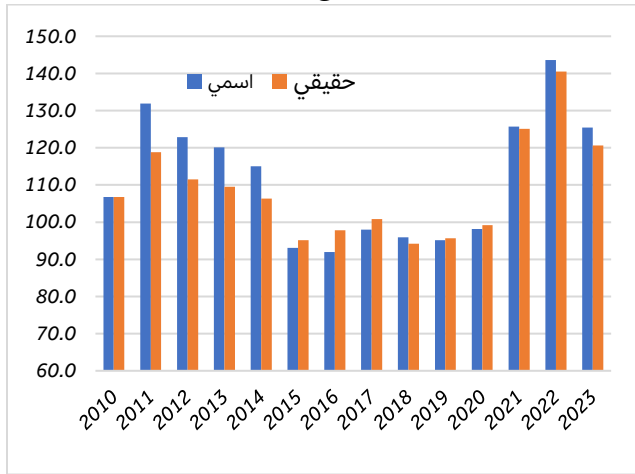
بخصوص تطورات **أسواق الطاقة**، فمن المتوقع. وفقاً لوكالة الطاقة الدولية أن يبلغ متوسط السعر الفوري لخام برنت 93 دولاراً للبرميل في الربع الرابع من عام 2023 وأن ينخفض إلى 88 دولاراً للبرميل في عام 2024 بسبب زيادة المخزون، وتباطؤ نمو الطلب على النفط، وانتهاء خفض الطوعي للإنتاج.

بلغ **متوسط السعر الفوري** لخام برنت 86 دولاراً للبرميل في أغسطس من عام 2023، وهي زيادة تعزى إلى تخفيضات الإنتاج الممتدة بمقدار 0.6 مليون برميل يومياً في الربع الثالث من عام 2023. من المتوقع أن يظل سعر خام برنت الفوري أعلى من 90 دولاراً للبرميل خلال الربع الأول من عام 2024 قبل أن يتراجع في المتوسط إلى 87 دولاراً للبرميل خلال بقية عام 2024 بسبب تخفيضات إنتاج أوبك + وعوامل أخرى (شكل 9).

بالنسبة **لإمدادات النفط العالمية**، فمن المتوقع أن يرتفع الإنتاج العالمي من الوقود السائل بمقدار 1.2 مليون برميل يومياً في عام 2023 و1.7 مليون برميل يومياً في عام 2024، على الرغم من تخفيضات الإنتاج الطوعية لأوبك+. ويعد الإنتاج من خارج أوبك، بقيادة دول مثل الولايات المتحدة الأمريكية والبرازيل وكندا، هو المحرك الرئيس لهذه الزيادة، ومن المتوقع كذلك أن ينخفض إنتاج روسيا من النفط بمقدار 0.3 مليون برميل يومياً في عام 2023، وأن يظل مستقرًا في عام 2024. من المتوقع أن ينخفض إنتاج أوبك من النفط الخام بمقدار 0.8 مليون برميل يومياً في عام 2023 وأن يرتفع بمقدار 0.4 مليون برميل يومياً في عام 2024 [1].

إمدادات البرازيل. في حين، انخفضت أسعار القمح بنسبة 1.6 بالمائة بسبب وفرة الإمدادات. أما مؤشر أسعار الزيوت النباتية، فقد انخفض بنسبة 3.9 في المائة بسبب زيادة الإنتاج ووفرة الإمدادات العالمية. كذلك ارتفع مؤشر أسعار السكر بنسبة 9.8 في المائة، ليصل إلى أعلى مستوى له منذ نوفمبر 2010 بسبب المخاوف من شح الإمدادات العالمية، كما انخفض مؤشر أسعار الألبان بنسبة 2.3 في المائة، متأثراً بوفرة المخزونات وضعف الطلب العالمي، كما انخفض مؤشر أسعار اللحوم بنسبة 1.0 في المائة بسبب ضعف الطلب وتوافر كميات كبيرة من الصادرات العالمية. فيما يتعلق **بالإنتاج العالمي للحبوب**، فقد رفعت الفاو توقعاتها لعام 2023 إلى 2,819 مليون طن، أي بزيادة قدرها 0.9 في المائة عن العام السابق، ويرجع ذلك في المقام الأول إلى تقديرات الإنتاجية الإيجابية لروسيا وأوكرانيا، ومن المتوقع أن تصل مخزونات الحبوب العالمية إلى مستوى قياسي يبلغ 884 مليون طن بحلول نهاية موسم 2024.

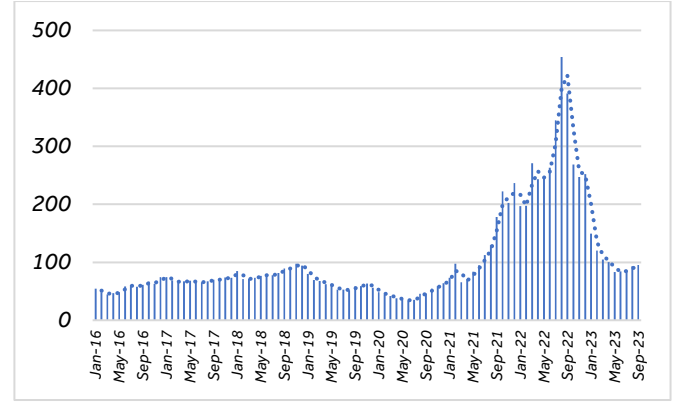
شكل 11. مؤشر أسعار السلع الغذائية (2010-2023)



المصدر: قاعدة بيانات منظمة الأغذية العالمية (2023)
(100=2016-2014)

الكهرباء في ضوء النمو السريع لتوليد الكهرباء من مصادر الطاقة المتجددة.

شكل 10. تطور مؤشر أسعار الغاز الطبيعي (يناير 2016 - سبتمبر 2023)



Data source: U.S. Energy Information Administration, Short-Term Energy Outlook, September 2023"

عرفت **أسعار المعادن** بدورها استقراراً نسبياً خلال الربع الثالث من عام 2023، مع تباين واضح بين أنواع المعادن، إذ تراجعت أسعار المعادن النفيسة مثل الذهب بسبب استمرار رفع أسعار الفائدة، حيث أدت أسعار الفائدة المرتفعة إلى ارتفاع تكلفة الفرصة البديلة لحيازة السبائك التي لا تدر عائداً، وانخفضت العقود الآجلة للبلاتين تحت مخاوف بشأن تباطؤ الطلب وبقاء العرض ثابتاً [2].

فيما يخص **الاتجاهات الخاصة بأسواق السلع الغذائية**، فقد انخفض مؤشر أسعار الأغذية (FFPI) لمنظمة الأغذية والزراعة في سبتمبر 2023، حيث بلغ 121.5 نقطة، مقارنة بالمستوى المسجل في مايو 2023 والبالغ 124.1 وهو أقل بنحو 10.7 بالمائة عن مستواه المسجل في عام 2022. وبالنظر إلى أهم مكونات المؤشر مقارنة بمستوى 2022، ارتفع مؤشر أسعار الحبوب بنسبة 1.0 بالمائة، متأثراً بارتفاع أسعار الذرة بنسبة 7.0 في المائة بسبب الطلب القوي على

لكل مجموعة خلال الفترة 2014-2016. تمت مراجعة فترة الأساس لحساب مؤشر أسعار الأغذية وتوسيع نطاق تغطية الأسعار، في يوليو/تموز 2020. FFPI.

مؤشر منظمة الأغذية والزراعة لأسعار الغذاء (FFPI) هو مقياس للتغير الشهري في الأسعار الدولية لسلة من السلع الغذائية. ويتكون من متوسط مؤشرات أسعار خمس مجموعات سلعية مرجحة بمتوسط حصص الصادرات

العربية في ضوء التطورات الدولية والمحلية، يمكن أن تلعب السياسة المالية دوراً مهماً في تقليل الأثر الانكماشى للسياسة النقدية المتشددة في الدول التي تملك حيزاً مالياً. في الدول ذات الحيز المالي المحدود، فإن تعزيز الإيرادات وتطوير إدارة الدين العام، تعتبر خطوات مهمة لخلق حيز مالي يسمح بدعم الفئات الهشة من المجتمع، والاستمرار في الإنفاق الرأسمالي وتعزيز الثقة باستدامة الدين.

2.5.1. تأثيرات تباطؤ معدلات النمو العالمية على الاقتصادات العربية:

التراجع في النمو الاقتصادي العالمي المتوقع لعام 2023 من شأنه أن يؤثر على حجم الطلب الخارجي في العديد من الدول العربية بما يساهم في تراجع النمو الاقتصادي والصادرات بما في ذلك الصادرات الخدمية مثل السياحة. من المرجح أيضاً أن أسعار بعض السلع الأولية التي تصدرها الدول العربية قد تتأثر وبالتالي تأثر في العائد على صادرات هذه الدول. في هذا الإطار يمكن فهم الهدف من قرارات مجموعة أوبك+ بالتخفيض الطوعي لإنتاجها من النفط المتمثل في تحقيق عائد معقول لصادرات دولها وتحقيق الاستقرار والتوازن في سوق النفط العالمي. إن حجم تأثير الصادرات والنمو يرتبط بهيكلية اقتصاديات الدول العربية المختلفة وتأثر شركائها التجاريين بالتطورات الاقتصادية العالمية. في ضوء ما سبق، من المهم استمرار الدول العربية في تبني الإصلاحات التي من شأنها تعزيز تنوع ومرونة هياكل اقتصاداتها وكذلك معالجة التحديات الهيكلية التي تحول دون تحقيق معدلات نمو مرتفعة ومستدامة.

3.5.1. الظروف المالية والتطورات المتعلقة بالاستقرار المالي:

لقد كان تأثر القطاع المالي العربي بالتقلبات المالية التي شهدتها بعض الدول المتقدمة وحالات إفلاس واندماج البنوك فيها محدوداً. يعود ذلك إلى الارتباطات المحدودة نسبياً للقطاع المالي بالمنطقة العربية بهذه الأسواق، إضافة إلى المستوى المرتفع لمؤشرات الملاءة المالية للقطاع المالي العربي التي تحققت من خلال الجهود الكبيرة المبذولة من قبل البنوك المركزية ومؤسسات النقد العربية خلال

5.1. أثر التطورات الاقتصادية العالمية على

اقتصادات الدول العربية:

1.5.1. انعكاسات ارتفاع أسعار الفائدة العالمية على الاقتصادات العربية

يتسبب ارتفاع أسعار الفائدة في عدد من التحديات، حيث يمكن أن يؤدي إلى انخفاض الاستثمار والنمو الاقتصادي، وتقليل الإقراض وزيادة تكاليف خدمة الديون، وارتفاع البطالة، وتدني مستويات المعيشة. وبما أن اقتصادات الدول العربية مرتبطة بشكل كبير بالاقتصاد العالمي، فقد شهدت أسعار الفائدة في الدول العربية تطورات مماثلة للتطورات العالمية مع بعض التباين الذي يعكس الظروف المحلية لبعض الدول العربية. إن أثر ارتفاع أسعار الفائدة النهائي على النمو الاقتصادي والاستقرار المالي يعتمد على مستوى مديونية الحكومات والقطاع الخاص والأفراد، وعوامل الطلب الداخلي والخارجي.

بالنسبة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، يتوقف تأثير رفع أسعار الفائدة على عنصرين أساسيين هما: أسعار النفط، وقوة الطلب المحلي. عملياً، لا يزال تأثير رفع أسعار الفائدة بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وإلى غاية الربع الثالث من عام 2023 محدوداً، حيث إن تأثيره على نمو القطاع غير النفطي محدود بسبب ارتفاع أسعار النفط التي تدعم السيولة وتعزز ثقة المستثمرين والمستهلكين. بالنسبة للدول العربية ذات الدخل المتوسط والمنخفض، فيتوقع أن تكون هناك آثار ارتفاع أسعار الفائدة عبر مقارنة بالدول ذات الدخل المرتفع، خاصة الدول ذات نسب المديونية العالية، فعلاوة على أثر ذلك على نشاط القطاع الخاص، تتكبد تلك الدول تكلفة أكبر من أجل خدمة الدين، كما أنها مُعرّضة أكثر من غيرها للحاجة إلى الاقتراض من السوق الدولي؛ وهو خيار مكلف في الظروف الحالية ويفيد باستدامة الدين، إضافة لذلك ما تزال تعاني بعض هذه الدول من التبعات الاقتصادية لجائحة كوفيد-19، إضافة لارتفاع تكلفة استيراد الغذاء والطاقة. وفي حين تبدو خيارات السياسة النقدية محدودة في العديد من الدول

تضررت كثيراً من ارتفاعها خلال الفترة الماضية، حيث أدى الارتفاع إلى زيادة فاتورة الاستيراد لهذه الدول مما أثر سلباً على ميزان المدفوعات وعلى الاحتياطيات من العملة الأجنبية، وساهم في بعض الأحيان في انخفاض سعر الصرف في بعض الدول العربية. كما أن بعض الدول لم يكن بإمكانها عكس كامل الارتفاع في أسعار السلع الأساسية (بالأخص الطاقة والغذاء) على المواطنين، وذلك لحماية الفئات الهشة وكبح حزام التضخم، إلا أن ذلك أدى إلى تحمل الموازنة العامة كلف دعم كبيرة أثرت على حجم العجز المالي ومستوى المديونية وكلفة الاقتراض وخدمة الدين. بالتالي من المناسب أن تقوم الدول العربية بتطوير سياساتها المتعلقة بالأمن الغذائي وأمن الطاقة لتقليل أثر أية صدمات مستقبلية محتملة. من المهم كذلك الاستمرار في تطوير شبكات الأمان الاجتماعي لحماية الفقراء وتسهيل الانتقال لنظام دعم يستهدف الفئات المستحقة له. بالنسبة للدول المصدرة للسلع الرئيسية، هناك حاجة إلى استخدام الارتفاع في إيراداتها في تعزيز التنويع الاقتصادي.

الإحالات والمصادر:

السنوات الماضية لتعزيز متانة القطاع المالي العربي [3]. على الرغم من ذلك، من المهم الانتباه للآثار غير المباشرة لتراجع معدلات النمو العالمية والتشدد في شروط التمويل الدولية المصاحبة لهذه التطورات، حيث إنها قد تؤثر سلباً على نوعية موجودات البنوك العربية نتيجة لارتفاع معدلات التعثّر، مع تراجع النمو الاقتصادي خاصة في ظل مستويات الفائدة المرتفعة. من المهم كذلك الاهتمام بمستوى تركّز الائتمان في القطاع المصرفي العربي، الذي كان أحد الأسباب التي أدت لتعثّر بعض البنوك خارج المنطقة العربية. لعل هذه التطورات تؤكد أهمية التأكد من أن الأطر القانونية الحالية ملائمة للتعامل مع الأزمات المصرفية من خلال إعطاء البنوك المركزية ومؤسسات النقد العربية القدرة على إعادة هيكلة البنوك المتعثرة، وكذلك قدرتها على إنشاء بنوك تجسيرية تعطي السلطات الوقت الكافي لإيجاد حلول ملائمة ذات أثر منخفض على القطاع المالي والنمو الاقتصادي.

4.5.1. تأثير أسعار السلع الأساسية على اقتصادات الدول

العربية:

التراجع الذي شهدته أسعار السلع الأساسية خلال الأشهر الماضية يمثل تطوراً إيجابياً لعدد من الدول العربية التي

وقاعدة بيانات (Trading Economics):

<https://tradingeconomics.com/commodities>

³ تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية (2022)، صندوق النقد العربي.

¹ U.S. Energy Information Administration, Short-Term Energy Outlook, September 2023"

² قاعدة بيانات البنك الدولي للأسواق السلع:

<https://www.worldbank.org/en/research/commodity-markets>

(2) تحليل آفاق النمو الاقتصادي بالدول العربية:

يتناول هذا الفصل تحليلاً للأوضاع الاقتصادية الحالية والآفاق المستقبلية للدول العربية مجتمعة، ولمجموعات الدول، بما في ذلك مناقشة التحديات والفرص والتدابير التي تتخذها الحكومات لدعم النمو الاقتصادي والتنمية.

1.2. توقعات النمو الاقتصادي للدول العربية:

يتم تقدير النمو الاقتصادي للدول العربية مجتمعة أو لمجموعات الدول لسنتي 2023 و2024 استناداً إلى المنهجية التالية:

- بالنسبة لتوقعات النمو لكل دولة عربية، يتم الأخذ بالاعتبار ردود الدول العربية على استبانة آفاق الاقتصاد العربي الذي يرسله صندوق النقد العربي إلى البنوك المركزية ومؤسسات النقد العربية ووزارات المالية العربية. في حال لم تتوفر إجابة، يتم احتساب متوسط توقعات النمو للمؤسسات الدولية (صندوق النقد الدولي، البنك الدولي، منظمة الأمم المتحدة).
- يتم إعطاء أوزان للدول العربية بحسب حجم اقتصاداتها (الناتج المحلي الإجمالي) نسبة لحجم اقتصاد الدول العربية مجتمعة، ويكون معدل النمو هو مجموع توقعات النمو مرجحة بحجم اقتصاد كل دولة.

وفقاً لتقديرات صندوق النقد العربي، من المتوقع أن يتراجع **معدل نمو الاقتصادات العربية** في عام 2023 ليسجل نحو 2.2 في المئة، مقابل 5.8 في المئة عام 2022، نتيجة عدد من العوامل. ففي حين تشهد أسعار النفط والغاز استقراراً نسبياً، فإن حجم الإنتاج انخفض مع تخفيضات OPEC+ مما خفض مساهمة قطاع النفط والغاز بالنمو. يقابل ذلك تشديد السياسات النقدية، وما يستتبعها من ضغوط على الأنشطة الاقتصادية. كما أن النمو المرتفع في عام 2022 عكس التعافي من جائحة كوفيد-19، بما في ذلك آثار السياسات والإجراءات التحفيزية.

تبدو الدول العربية التي تبنت برامج إصلاح اقتصادي ورؤى واستراتيجيات لتنويع اقتصاداتها وزيادة متانتها النسبية، وإصلاح بيئات الأعمال، وتشجيع دور القطاع الخاص، ودعم رأس المال البشري، أقدر على مواجهة الصدمات. في ضوء التحسن المرتقب للظروف الاقتصادية العالمية خلال عام 2024، من المتوقع أن تسجل الدول العربية معدل نمو بحوالي 3.3 في المائة، وهو تحسن يمكن إرجاع أسبابه لتعافي النمو العالمي وتراجع تشديد السياسة النقدية. يوضح الشكل (12) آفاق النمو الاقتصادي للدول العربية:

شكل 12. معدلات النمو الاقتصادي للدول العربية إلى أفق 2024



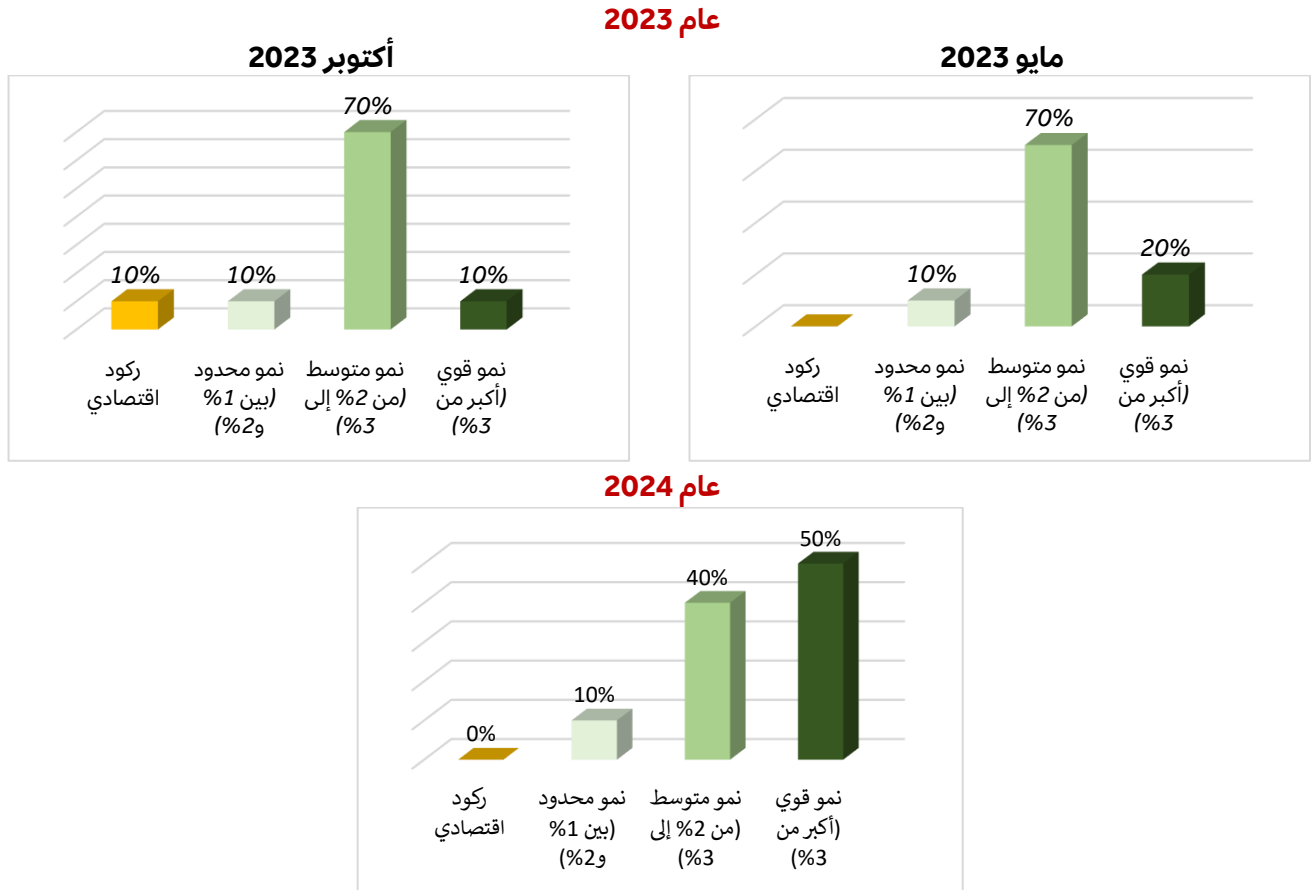
المصدر: استناداً إلى تقديرات صندوق النقد العربي (سبتمبر 2023)

2.2. توقعات وآراء صانعي السياسات الاقتصادية بالدول العربية:

1.2.2. توقعات وآراء صانعي السياسات بالدول العربية:

تظهر نتائج استطلاع رأي خبراء وصانعي السياسات بالدول العربية (شكل 13) أن حوالي 70 بالمائة منهم يرون أن سنة 2023 ستعرف نمواً متوسطاً يتراوح بين 2 و3 بالمائة بالمنطقة العربية ككل. وبالمقارنة مع توقعات صانعي السياسات للنمو في تقرير آفاق الاقتصاد العربي (مايو 2023) التي كانت تستبعد تماماً احتمالية حدوث ركود، فإن التوقعات المحدثة تشير إلى أن ما نسبته 10 بالمائة من المستجيبين يرون إمكانية حصول ركود اقتصادي، وهو تغير هيكلي في التوقعات يشير إلى تأثير التغيرات الاقتصادية والجيوسياسية العالمية على النشاط الاقتصادي بالمنطقة العربية، كما تُظهر التوقعات المحدثة تراجع التفاؤل في حدوث نمو اقتصاد قوي (أكبر من 3 بالمائة)، حيث كانت توقعات مايو 2023 تشير إلى أن ما نسبته 20 بالمائة يتوقعون نمواً اقتصادياً كبيراً في المنطقة، لتتراجع هذه النسبة في التوقعات المحدثة إلى 10 بالمائة من المستجيبين، عاكساً حالة التخوف الموجودة حيال الأوضاع الاقتصادية المحلية والدولية.

شكل 13. تغيرات توقعات صانعي السياسات بالدول العربية للنمو الاقتصادي بالمنطقة العربية لعامي 2023 و2024



المصدر: نتائج استبيان آفاق الاقتصاد العربي 2023 (الإصدار 18 مايو 2023، والإصدار 19، أكتوبر 2023)

بالنسبة لتوقعات الخبراء وصانعي السياسات للنمو الاقتصادي بالمنطقة العربية لعام 2024، فتشير نتائج الاستبيان إلى أن هناك تفاؤلاً كبيراً بتحقيق المنطقة نموّاً قوياً أعلى من معدل 3 بالمائة (50 بالمائة من المستجيبين)، أو نمواً معتدلاً ما بين 2 و3 بالمائة

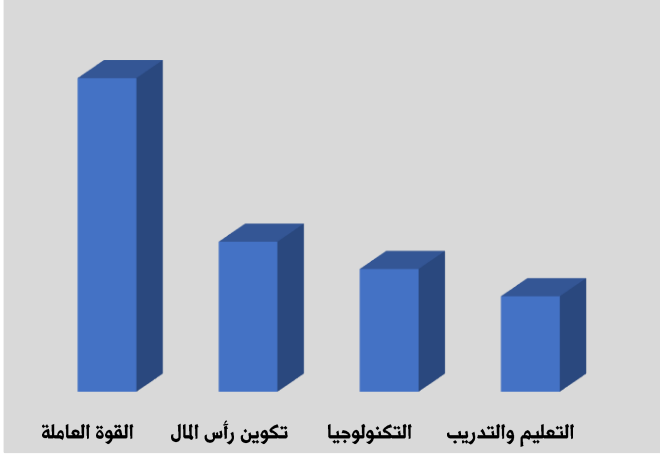
(40 بالمئة من المستجيبين). بالنسبة للدول العربية، من المتوقع أن تتأثر مسارات النمو خلال عامي 2023 و2024 بمجموعة من العوامل، منها ما يتعلق بالظروف العالمية التي تنطوي على حالة عدم يقين متزايدة، إضافة إلى نتائج إجراءات تشديد السياسة النقدية، وما إذا كان ذلك سيؤدي إلى السيطرة على التضخم، وإلى مدى تأثير تلك السياسة على النشاط الاقتصادي.

2.2.2. عوامل النمو من وجهة نظر صانعي السياسات بالدول العربية:

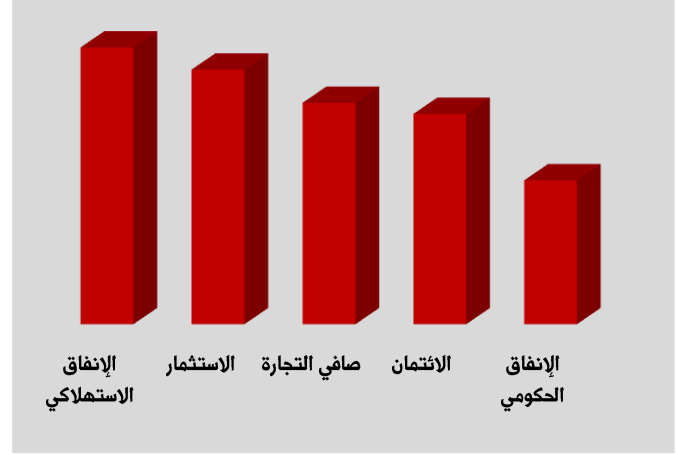
تشير عوامل جانب الطلب للنمو الاقتصادي إلى مكونات بنود الإنفاق على السلع والخدمات. تشمل أهم تلك العوامل: الإنفاق الاستهلاكي، والاستثمار، والإنفاق الحكومي، وصافي الصادرات. يظهر تحليل آراء صانعي السياسات الاقتصادية بالدول العربية (بنوك مركزية ووزارات مالية) توقعات باستمرار قيادة الإنفاق الاستهلاكي للنمو الاقتصادي لعام 2023 (شكل 14)، حيث سيكون أحد أهم مصادر النمو في الدول العربية في ضوء تحسن الأوضاع الاقتصادية للعديد من الدول بعد انحسار أزمة كوفيد 19 والتي أثرت بشكل كبير على حجم الطلب الكلي. كذلك يأتي الاستثمار ضمن العوامل الأكثر أهمية ضمن مصادر النمو في أفق التوقع، فالاستثمار من قبل الشركات والأسر في السلع الرأسمالية، يؤدي إلى زيادة الإنتاجية وتوفير فرص العمل ومن ثم دفع النمو الاقتصادي. كما يظهر التحليل تراجع دور صافي التجارة في النمو الاقتصادي بين تقريرَي مايو 2023 وأكتوبر 2023 لصالح الإنفاق الحكومي، وهو ما يشير إلى تنامي دور الحكومات في الدول العربية من أجل تحفيز النمو ليست فقط من خلال السياسات ولكن من خلال زيادة الإنفاق العام.

على الجانب الآخر، تركز العديد من الدول العربية في السنوات الأخيرة على إصلاحات القطاع المالي لجعله محفزا للنشاط الاقتصادي. بالنسبة لمصادر النمو بالاقتصادي من جانب العرض، فيظهر تحليل آراء صانعي السياسات الاقتصادية بالدول العربية أنه سيكون للقوى العاملة الدفع الأكبر للنمو خلال السنتين القادمتين يأتي بعدها دور كل من تكوين رأس المال والتكنولوجيا والتعليم والتدريب، مع تقارب مستوى مساهمة هذه العوامل في النمو في تقرير أكتوبر مقارنة بتقرير مايو (شكل 15).

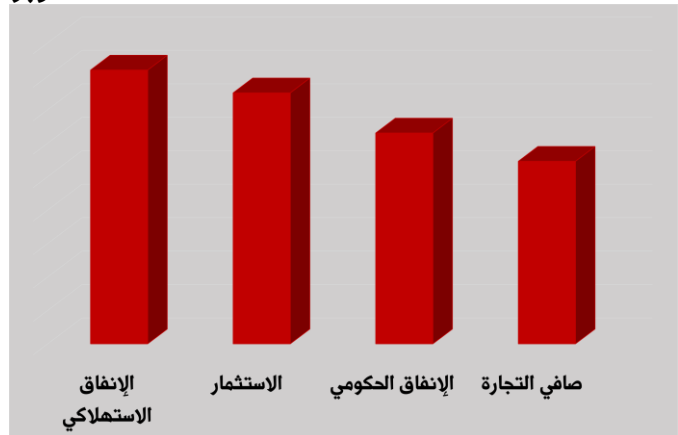
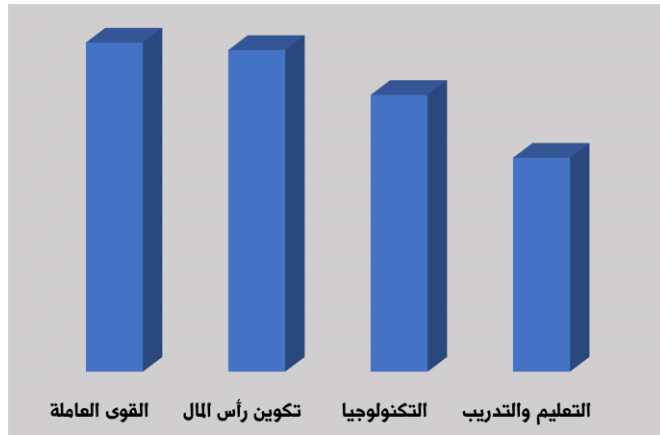
شكل 15. مصادر النمو الاقتصادي بالدول العربية من جانب العرض



شكل 14. مصادر النمو الاقتصادي بالدول العربية من جانب الطلب



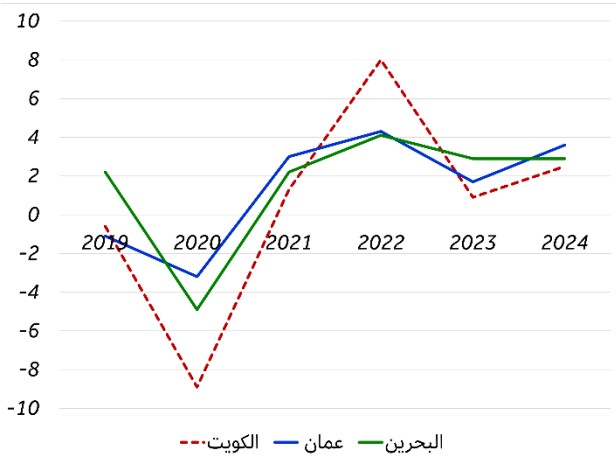
أكتوبر 2023



المصدر: استناداً إلى نتائج استبيان آفاق الاقتصاد العربي - سبتمبر 2023 (صندوق النقد العربي)

فيما يلي تحليل لآفاق النمو الاقتصادي لسنتي 2023 و2024 حسب مجموعات الدول العربية:

شكل 18. معدلات النمو الاقتصادي بالكويت والبحرين وعمان



المصدر: استناداً إلى تقديرات صندوق النقد العربي (سبتمبر 2023)

جدول 1. معدلات النمو الاقتصادي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

السنة	2024	2023	2022	2021	2020	2019
السعودية	2.8	1.9	8.7	4.3	-4.3	0.8
الإمارات	4.3	3.3	7.9	2.3	-6.1	3.1
قطر	2.8	2.7	4.6	1.5	-3.6	0.8
الكويت	2.5	0.9	8.0	1.3	-8.9	-0.6
عمان	3.6	1.7	4.3	3.0	-3.2	-1.1
البحرين	2.9	2.9	4.9	2.6	-4.6	2.2

المصدر: قاعدة بيانات صندوق النقد العربي 2022، واستبيان آفاق الاقتصاد العربي 2023

في **السعودية**، وبعد تسجيل معدل نمو في عام 2022 يعتبر من بين أعلى معدلات النمو في العالم وفي المنطقة العربية بواقع 8.7 في المائة، من المرجح أن يستمر نمو الناتج المحلي الإجمالي، ولكن بوتيرة أقل من التي كان عليها في العام الماضي.

ما يزال القطاع غير النفطي يؤدي أداءً جيداً، مدعوماً باستراتيجية التنويع الاقتصادي ضمن رؤية المملكة 2030، في حين يتوقع أن يتراجع أداء القطاع النفطي خاصة مع التخفيض الطوعي للإنتاج في إطار اتفاق (أوبك+) مع استقرار أسعار النفط عند مستويات معتدلة. إضافة لتأثير قطاع النفط، سيكون لكل من استمرار ارتفاع أسعار الفائدة

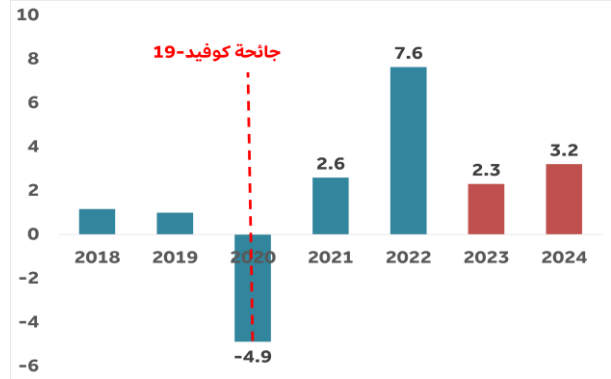
3.2. تحليل آفاق النمو الاقتصادي لجموعات

الدول العربية

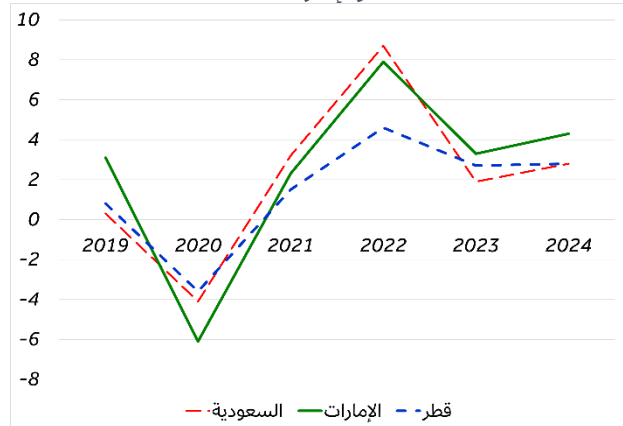
1.3.2. دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية:

من المتوقع أن يعرف النمو الاقتصادي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية تباطؤاً خلال عام 2023، حيث سيستقر عند 2.3 في المائة مقابل 7.6 في المائة في عام 2022. أما بالنسبة لسنة 2024، فمتوقع أن يتحسن معدل النمو الاقتصادي للمجموعة ليصل إلى نحو 3.2 في المائة (شكل 16)، مدفوعاً بارتفاع المتوقع من إنتاج النفط، مقارنة بعام 2023، بالإضافة إلى تراجع التشديد في السياسة النقدية وتفعيل المشاريع الاستثمارية الكبرى وزيادة الصادرات غير المرتبطة بالطاقة. يوضح الشكلان (17) و(18) توقعات النمو الاقتصادي لمجموعة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بناءً على نتائج استبيان آفاق الاقتصاد العربي (2023):

شكل 16. معدلات النمو الاقتصادي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية: أفق 2024



شكل 17. معدلات النمو الاقتصادي وآفاقه بالسعودية وقطر والإمارات



بسبب تراجع أداء قطاع النفط والغاز (مع تراجع إنتاج النفط)، ومع ذلك تسعى السلطنة في إطار خطتها للتنوع الاقتصادي إلى المزيد من الاستثمار في البنية التحتية لدعم القطاعات غير النفطية، وعلى ذلك، من المتوقع أن يحقق الاقتصاد العماني معدل نمو بحوالي 3.6 في المائة في عام 2024.

في **قطر**، وبعد معدل نمو مرتفع نسبياً في عام 2022 قدره 4.6 في المائة، كان من أهم دوافعه تنظيم بطولة كأس العالم لكرة القدم الذي دعم قطاع الضيافة بشكل كبير، من المتوقع أن يتراجع زخم النمو خلال عام 2023 مع تلاشي الدفعة الناتجة عن تنظيم بطولة كأس العالم، وأيضاً بسبب انخفاض إنتاج الطاقة، وتقليص نشاط البناء بعد استكمال المشاريع المرتبطة بكأس العالم، مع تباين أداء القطاعات الاقتصادية المختلفة، خاصة مع ارتفاع أسعار الفائدة، وتراجع الطلب الخارجي. مقابل ذلك، ما يزال التطوير مستمرا في قطاع الغاز والسياحة. بناءً على ما سبق، يتوقع أن يحقق الاقتصاد القطري معدل نمو بحوالي 2.7 في المائة في عام 2023، و2.8 في المائة في عام 2024.

2.3.2. الدول العربية الأخرى المصدرة للنفط:

تشمل الدول العربية الأخرى المصدرة للنفط كلاً من الجزائر، والعراق، وليبيا، واليمن. تستفيد دول هذه المجموعة من تحسن مستويات أسعار الطاقة (النفط والغاز)، باستثناء اليمن الذي يمر بتطورات محلية. كذلك تستفيد من نمو القطاعات الأخرى غير النفطية. مع ذلك، فإن التضخم المرتفع نسبياً، وتقلب أسعار الغذاء من شأنها أن تؤثر على انتعاش اقتصادات دول المجموعة. يعتبر العمل على تحقيق الأمن الغذائي تحدياً خاصة لليمن، وعلى الرغم مما يتوفر لديها من إمكانات طبيعية، ما تزال أسواقها تعتمد على السوق الخارجية لتأمين الحصول على الإمدادات الغذائية (خاصة منها القمح).

استناداً إلى ذلك، يتوقع أن تحقق دول هذه المجموعة معدلات نمو معتدلة نسبياً، حيث من المتوقع تحقيق معدل نمو قدره 2.0 في المئة في عام 2023، ثم تتحسن وتيرة النمو لتبلغ 3.7 في المائة في عام 2024. يوضح الشكلان (19) و(20) تطور معدلات النمو الاقتصادي لمجموعة الدول

العالمية، والنمو الاقتصادي العالمي تأثيرات واضحة على النمو الاقتصادي بالسعودية. بناءً على ما سبق، من المتوقع أن ينمو الاقتصاد السعودي في عام 2023 بحوالي 1.9 في المائة، ثم بحوالي 2.8 في المائة في عام 2024.

في **الإمارات**، من المتوقع أن يتراجع نمو الناتج المحلي الإجمالي من حوالي 7.9 في المائة في عام 2022، إلى حوالي 3.3 في المائة في عام 2023، بسبب تراجع نمو إنتاج النفط الخام نتيجة تخفيضات حصص (أوبك +) في أكتوبر 2022. أما بالنسبة لسنة 2024 فمن المتوقع أن يتحسن وتيرة النمو ليصل إلى حوالي 4.3 في المائة.

في **البحرين**، سجل الناتج المحلي الإجمالي في سنة 2022 نمواً بنحو 4.9 في المائة، ويعود الفضل في ذلك للأداء القوي للقطاع غير النفطي، بشكل خاص قطاعي التصنيع والتجارة اللذين شكلا المحركين الرئيسيين للنمو مع استمرار الحكومة في الدفع نحو التنوع الاقتصادي بعيداً عن النفط. هذا ومن المتوقع أن يتراجع النمو في سنتي 2023 و2024 ليستقر عند 2.9 في المائة لكليهما، ويرجع ذلك إلى الضغوط على النشاط الاقتصادي نتيجة سياسات التشديد النقدي، وتراجع الإنتاج.

حقق الاقتصاد **الكويتي** في عام 2022 أحد أسرع معدلات النمو في المنطقة العربية، مسجلاً نسبة 8 في المائة، وذلك بفضل حصص إنتاج أوبك + الأكثر مرونة في ذلك الوقت، والنمو المتزن للائتمان الاستهلاكي والتجاري، والدعم المالي، إلا أنه من المرجح أن يتراجع النمو في عام 2023 بشكل ملموس، حيث من المتوقع أن ينمو الاقتصاد بحوالي 0.9 في المائة فقط بسبب تراجع إنتاج النفط وسط تخفيض حصص أوبك+، وتراجع الائتمان المصرفي بسبب ارتفاع تكاليف الاقتراض مقارنة بسنة 2022.

في **عمان**، بلغ نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال عام 2022 4.3 في المائة عام 2022 بفضل أداء جيد لقطاع النفط (12.2%) ونمو معتدل في القطاع غير النفطي (حوالي 1.6%)، وتوسع إنتاج الخدمات بنسبة 5.0% وانكماش الإنتاج الصناعي بنسبة 4.7%. بالنسبة لتوقعات عام 2023، فمن المرجح أن يتراجع النمو ليبلغ حوالي 1.7 في المائة

يترجع معدل النمو في **الجزائر** في عام 2023 ليسجل نحو 2.4 في المائة، حيث يتوقع أن يؤثر معدل التضخم المرتفع نسبياً على الإنفاق الخاص. مقابل ذلك، تعمل الحكومة على تعزيز النشاط الاقتصادي من خلال تعزيز نفقات الرعاية الاجتماعية والاستثمار في قطاعي النفط والغاز وتبني عدد من الإصلاحات الهيكلية. في ظل هذه المعطيات، من المتوقع أن ينمو الاقتصاد الجزائري في عام 2024 بحوالي 2.3 في المائة.

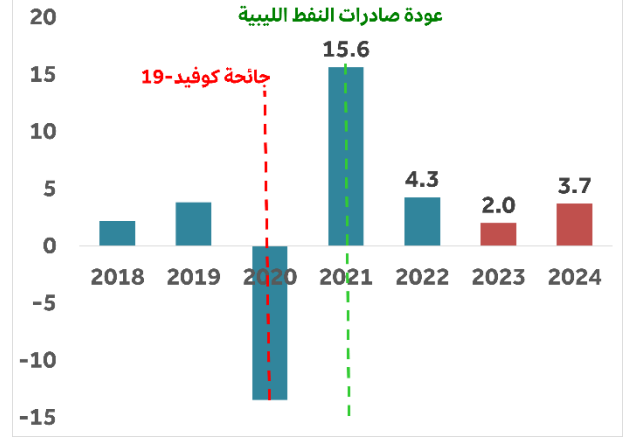
في **العراق**، وبعد نمو قوي في عام 2022 بلغ نحو 7.4 في المائة، تراجع مع النمو مدفوعاً بتراجع إنتاج النفط في ضوء تخفيضات أوبك+ تأثر النشاط الاقتصادي ببعض التحديات المرتبطة بتوفير وتداول العملات الأجنبية في السوق رغم المستوى المرتفع من احتياطي العملات الأجنبية، وهو ما أثر على النشاط الاقتصادي. نتيجة لذلك، يتوقع ألا يتجاوز معدل النمو خلال عام 2023 نسبة 0.4 في المائة. ولعل من المؤشرات الإيجابية إقرار مجلس الوزراء ميزانية توسعية للفترة 2023-2025، حيث يتوقع أن يرتفع الإنفاق الحكومي في كل سنة من السنوات الثلاث إلى 199 تريليون دينار عراقي (حوالي 150 مليار دولار أمريكي)، ولا شك أن ذلك سيحفز الطلب المحلي. بناءً على ذلك، من المتوقع أن يسترجع الاقتصاد العراقي زخم النمو ليحقق لينمو بنحو 4.5 في المائة في عام 2024.

في **اليمن** وبالرغم من تحسن الأوضاع الداخلية، ما تزال الظروف الاقتصادية صعبة نسبياً، في ظل تحديات الأمن الغذائي وارتفاع نسب البطالة، وتضاؤل الاحتياطيات الدولية مع ارتفاع فاتورة استيراد المواد الغذائية والوقود. ستظل عودة الحركة للاقتصاد مرهونة بالمساعدات الخارجية، واستئناف إنتاج النفط وعودة الحركة الطبيعية للتجارة الداخلية والخارجية.

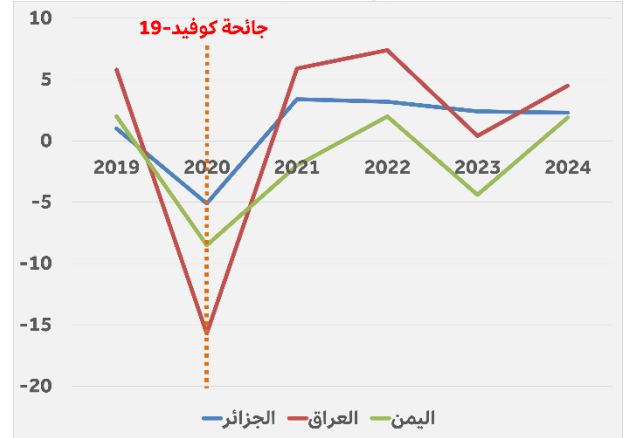
في **ليبيا**، من المتوقع أن يبلغ معدل النمو حوالي 13.2 في المائة في سنة 2023، مدفوعاً باستمرار تحسن الأوضاع الداخلية وارتفاع صادرات النفط، أما في سنة 2024، فيتوقع تحقيق معدل نمو بحوالي 8 في المئة. هذا وعلى الرغم من الضرر الكبير الذي خلفته الفيضانات مؤخراً في ليبيا، فإن الأثر

العربية الأخرى المصدرة للنفط وتوقعات النمو لسنتي 2023 و2024، وتطور النمو لدول المجموعة مفردة:

شكل 19. معدلات النمو الاقتصادي للدول العربية الأخرى المصدرة للنفط: أفق 2024



شكل 20. معدلات النمو الاقتصادي وآفاقه للدول العربية الأخرى المصدرة للنفط



المصدر: صندوق النقد العربي (سبتمبر 2023)

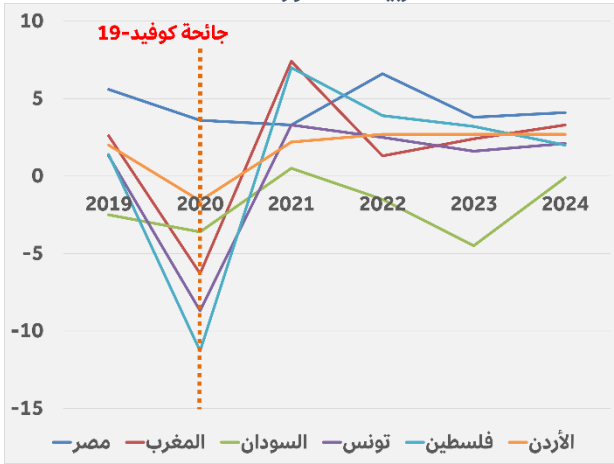
جدول 2. معدلات النمو الاقتصادي للدول العربية الأخرى المصدرة للنفط (%)

السنة	2024	2023	2022	2021	2020	2019
الجزائر	2.3	2.4	3.2	3.4	-5.1	1.0
العراق	4.5	0.4	7.4	5.9	-15.7	5.8
اليمن	1.9	-4.4	2.0	-2.0	-8.5	2.0
ليبيا	8.0	13.2	-6.5	177.3	-59.7	13.2

المصدر: صندوق النقد العربي، سبتمبر 2023.

بعد معدل نمو مرتفع نسبياً قدره 3.2 في المائة في عام 2022، مدفوعاً بشكل رئيسي بنمو القطاعات غير المحروقات (مع تراجع قطاع المحروقات)، من المتوقع أن

شكل 22. معدلات النمو الاقتصادي وآفاقه لبعض الدول العربية المستوردة للنفط



المصدر: استناداً إلى تقديرات صندوق النقد العربي

يوضح الجدول (3) أن معدلات النمو تتباين بشكل ملحوظ بين دول المجموعة، ففي حين تحقق دول معدلات نمو عالية نسبياً ومطرده كما هو الحال مع مصر والمغرب وموريتانيا وجيبوتي والقمر، تحقق دول أخرى معدلات نمو معتدلة مثل تونس والأردن وفلسطين، وتواجه أخرى بعض الظروف غير المواتية ما قد يؤدي إلى انكماش اقتصادي كما هو الحال في السودان ولبنان (جدول 3).

جدول 3. معدلات النمو الاقتصادي للدول العربية المستوردة للنفط (%)

	2024	2023	2022	2021	2020	2019
مصر	4.1	3.8	6.6	3.3	3.6	5.6
المغرب	3.3	2.4	1.3	7.4	-6.3	2.6
السودان	-0.1	-4.5	-1.5	0.5	-3.6	-2.5
تونس	2.1	1.6	2.5	3.3	-8.7	1.3
لبنان	3.5	-1.3	-2.2	-15.2	-25.9	-6.9
فلسطين	2.0	3.2	3.9	7.0	-11.3	1.4
الأردن	2.7	2.7	2.7	2.2	-1.6	2.0
موريتانيا	6.5	4.4	5.1	3.0	-1.8	5.6
جيبوتي	5.6	4.4	2.8	4.0	1.0	6.5
القمر	3.5	3.0	2.5	2.4	0.2	2.0

المصدر: قاعدة بيانات صندوق النقد العربي 2022، واستبيان آفاق الاقتصاد العربي 2023.

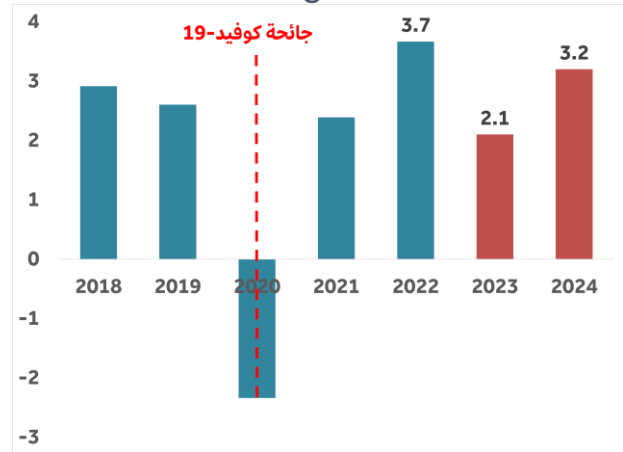
في مصر، من المتوقع أن يحقق الاقتصاد المصري في عام 2023 معدل نمو قدره 3.8 في المئة، مقابل 6.6 في المئة في سنة 2022. يُعزى الانخفاض في توقعات النمو إلى

على النمو سيكون محدوداً في ضوء محدودية الأثر على الإنتاج النفطي والنشاط الاقتصادي في المناطق غير المتأثرة بالفيضانات.

3.3.2. الدول العربية المستوردة للنفط:

تشمل مجموعة الدول العربية المستوردة للنفط كلاً من مصر، والمغرب، والسودان، وتونس، ولبنان، والأردن، وسورية، وفلسطين، وموريتانيا، وجيبوتي، والصومال، والقمر. وفق حسابات صندوق النقد العربي، يتوقع أن تحقق دول هذه المجموعة معدل نمو قدره 2.0 في المائة سنة 2023، مقارنة بنسبة 3.7% عام 2022، نتيجة تظافر عدد من العوامل التي قد تبطئ من النمو الاقتصادي. تشمل تلك العوامل الموجة التضخمية العالمية، وتشديد السياسات النقدية على المستوى العالمي وعلى مستوى دول هذه المجموعة، وارتفاع أسعار النفط، إضافة إلى ارتفاع مديونية بعض دول هذه المجموعة والظروف غير المواتية في بعض الدول والضغوطات على القطاع الخارجي وأسعار الصرف في دول أخرى. ومع تراجع تأثير بعض هذه العوامل مع نهاية عام 2023، فإننا نتوقع تحسن النمو الاقتصادي لهذه المجموعة في سنة 2024 ليبلغ نحو 3.2 في المائة (شكل 21).

شكل 21. معدلات النمو الاقتصادي للدول العربية المستوردة للنفط: أفق 2024



2024، ويظل هذا المعدل معتمداً على التقدم المحرز في أوضاع التمويل والإصلاحات الهيكلية، خاصة ما يتعلق منها بتحسين بيئة الأعمال وتعزيز كفاءة أنظمة الدعم الاجتماعي. كما يبقى الوضع مرهوناً بالتطورات الاقتصادية العالمية، بشكل خاص تقلبات أسعار المنتجات الزراعية وأسعار الطاقة.

حقق الاقتصاد **الأردني** معدل نمو قدره 2.7 في المائة في عام 2022، ويتوقع أن يستمر هذا النسق في النمو في عامي 2023 و2024. سيظل التنفيذ المستمر للإصلاحات الاقتصادية والتي يدعمها صندوق النقد الدولي، وتدفقات رؤوس الأموال الدولية أحد أهم دوافع النمو، غير أن الارتفاع النسبي لمعدلات البطالة سيكون أحد التحديات التي تواجه الاقتصاد.

إضافة إلى اشتراك مجموعة الدول العربية المستوردة للنفط بتأثرها بتقلبات أسعار الطاقة (الغاز)، فإنها تشترك كذلك في مجملها في ارتفاع نسب مديونيتها الخارجية، ونواجه بعض دول المجموعة تحديات تتعلق بتعرض عدد منها لضغوطات على أسعار صرف العملة المحلية يعكس ذلك على معدلات التضخم. يمكن أن يكون للظروف الاقتصادية الحالية المتمثلة في تركيبة من أسعار فائدة مرتفعة، وضغوط تضخمية، مع نسب ديون مرتفعة وأسعار نفط عالية نسبياً، يمكن أن يكون لها عواقب وتأثيرات على معدلات النمو من أوجه عدة، نذكر منها:

- زيادة تكاليف الاستيراد: حيث تؤدي أسعار النفط المرتفعة إلى زيادة تكاليف استيراد النفط، مما يضغط على ميزان المدفوعات واحتياطيات النقد الأجنبي، ما قد يخلق ضغوطاً على قيمة العملة المحلية، ويجعل واردات السلع الأخرى أكثر تكلفة ويساهم في التضخم.
- الضغوط التضخمية: يؤدي التضخم المرتفع إلى تآكل القوة الشرائية للمستهلكين، مما يقلل من دخلهم الحقيقي ويؤدي إلى انخفاض مستويات المعيشة، وهو ما يتطلب سياسات حكومية فاعلة لمعالجة هذا التحدي.
- ارتفاع تكاليف خدمة الديون: تجعل مستويات الديون المرتفعة دول المجموعة أكثر عرضة لأثر ارتفاع أسعار الفائدة، لأنها بحاجة إلى إنفاق المزيد على خدمة ديونها، مما قد يزيد مستويات العجز المالي والحاجيات التمويلية ويفاقم عبء الديون.

الأوضاع الاقتصادية العالمية وحالة عدم اليقين الناتجة عن المتغيرات الاقتصادية والجيوسياسية، وارتفاع معدلات التضخم التي تعيق نشاط الأعمال وتؤثر على القدرة الشرائية للأفراد. إلا أنه من المتوقع أن يرتفع معدل النمو قليلاً في عام 2024 ليصل إلى 4.1 في المائة. يعتبر هذا المعدل أعلى نسبياً مقارنة ببقية دول المجموعة، ذلك في ظل توقع تحسن تنافسية الصادرات المصرية بعد انخفاض قيمة الجنيه المصري، فضلاً عن النمو المتوقع في قطاع الخدمات وقطاع الإنشاءات، علاوة على ارتفاع عوائد قناة السويس مع عودة حركة التجارة العالمية إلى ما قبل جائحة كوفيد-19

في **المغرب**، من المتوقع أن يتحسن النمو الاقتصادي ليرتفع من 1.3 في المائة في عام 2022 ليصل إلى 2.4 في المائة في عام 2023 ونحو 3.3 في المائة في عام 2024، ويُعزى ذلك إلى توقعات انتعاش القطاع الفلاحي خاصة بعد موجة الجفاف التي عرفتها المملكة السنة الماضية وأدت إلى تراجع الإنتاج الفلاحي بشكل ملموس، حيث تسعى المغرب إلى تطوير سلاسل الإنتاج والتوزيع في إطار استراتيجية الجيل الأخضر 2020 - 2030 بهدف تحسين مردودية القطاع الفلاحي، وتحسين مستوى الإنتاجية، وتحديث طرق التسويق والتوزيع، وتحسين البحث والتدريب وظروف العمل للمزارعين والعاملين، إضافة تطوير الشراكة بين القطاعين الخاص والعام حول الأراضي الزراعية وتطوير الري وإعداد المجال الزراعي. كما يتوقع أن تشهد صناعة السيارات تحسناً خلال الفترة القادمة وخاصة في ضوء الإصلاحات الجارية لتحسين مناخ الاستثمار من خلال اعتماد لوائح تنظيمية جديدة للاستثمار الخاص، وكذلك تبني عدد من الإصلاحات الضريبية. كذلك هناك توقعات بارتفاع تحويلات المغتربين من العملات الصعبة. وفي حين كان للزلزال الذي ضرب المغرب مؤخراً آثار سلبية على النمو، وأضاف أعباء على النفقات الحكومية فمن المرجح أن يكون الأثر محدوداً، خاصة أنه وقع في مناطق بعيدة عن مراكز المدن، كما سيدعم استضافة المغرب لاجتماعات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي تعافي قطاع السياحة.

وفي **تونس** يتوقع أن يبلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في عام 2023 نحو 1.6 في المئة، و2.1 في المائة في عام

▪ انخفاض الحيز المالي: مع زيادة تكلفة خدمة الديون ومواجهة الحكومات نفقات أعلى بسبب ارتفاع أسعار النفط، قد يكون لديها مساحة مالية أقل للاستثمار في الخدمات العامة مثل البنية التحتية والتعليم والرعاية الصحية. هذا يمكن أن يعوق النمو الاقتصادي والتنمية على المدى الطويل.

للتخفيف من حدة هذه المخاطر، يمكن للدول العربية المستوردة للنفط اعتماد سياسات تهدف إلى تخفيض تعرضها للمخاطر السابقة من خلال بناء الحيز المالي المناسب لمواجهة الصدمات، من خلال تحسين كفاءة التحصيل الضريبي وتسييع الوعاء الضريبي، وتعزيز كفاءة الإنفاق الحكومي بما في ذلك الموجه للدعم السلعي، وتبني استراتيجيات للأمن الغذائي وأمن الطاقة تقلل من تعرضها لمخاطر تقلبات أسعار الغذاء والطاقة، والسير في إصلاحات هيكلية تعزز آفاق النمو في الأجلين المتوسط والطويل، والاستثمار في التنويع الاقتصادي، وتعزيز تنمية مصادر الطاقة المتجددة، والسعي إلى تعزيز التعاون الإقليمي والتجارة العربية البينية.

(3) اتجاهات الأسعار المحلية بالدول العربية:

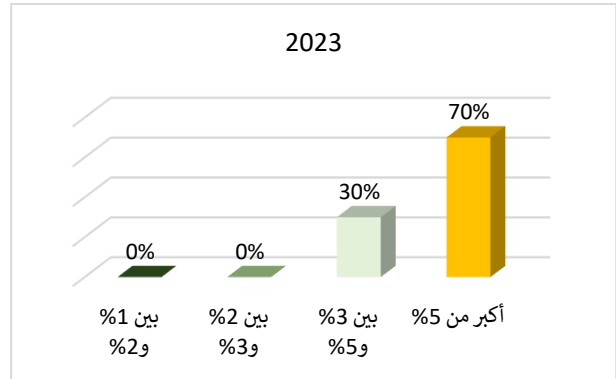
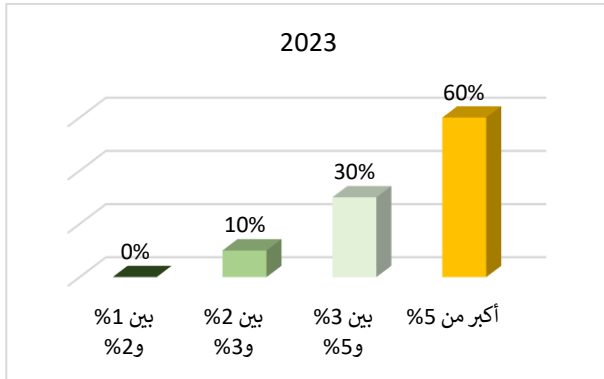
يتناول هذا الفصل تحليلاً معمقاً لاتجاهات الأسعار (التضخم) لكل دولة عربية وللدول العربية مجتمعة، ولمجموعات الدول، بما في ذلك مناقشة التحديات والفرص التي تواجه كل دولة والتدابير التي تتخذها الحكومات العربية للتقليل من تداعيات الموجة التضخمية العالمية، مع الإبقاء على حوافز النمو الاقتصادي والتنمية.

1.3. توقعات صانعي السياسات للتضخم بالمنطقة العربية:

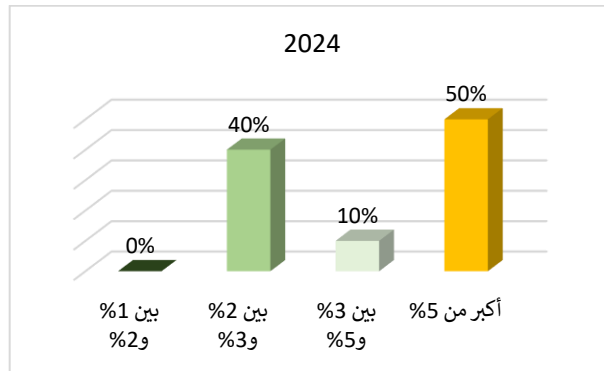
على غرار توقعات النمو الاقتصادي، تظهر توقعات التضخم من صانعي السياسات الاقتصادية بالدول العربية على مستوى البنوك المركزية ومؤسسات النقد العربية، ووزارات المالية العربية متماشية مع الاتجاه العالمي للتضخم. تؤكد التوقعات المحدثة نفس التوقعات الخاصة بتقرير آفاق الاقتصاد العربي لشهر مايو 2023، حيث يتوقع ما نسبته 60 بالمئة من الخبراء أن تعرف المنطقة العربية معدلات تضخم مرتفعة نسبياً (أكبر من 5 بالمئة) خلال سنة 2023 (كانت النسبة 70 من المئة من الخبراء في آخر تقرير). تشير التوقعات إلى تفاؤل حيال السيطرة على الموجة التضخمية خلال سنة 2024، حيث أن ما نسبته 40 بالمئة يتوقعون أن تتراوح معدلات التضخم بالدول العربية ما بين 2 و3 بالمئة (شكل 23).

شكل 23. توقعات صانعي السياسات بالدول العربية للتضخم بالمنطقة العربية لعامي 2023 و2024

مايو 2023



أكتوبر 2023



المصدر: نتائج استبيان آفاق الاقتصاد العربي 2023 (الإصدار 19)

فيما يلي تفصيل لتوقعات التضخم بالدول العربية لسنتي 2023 و2024:

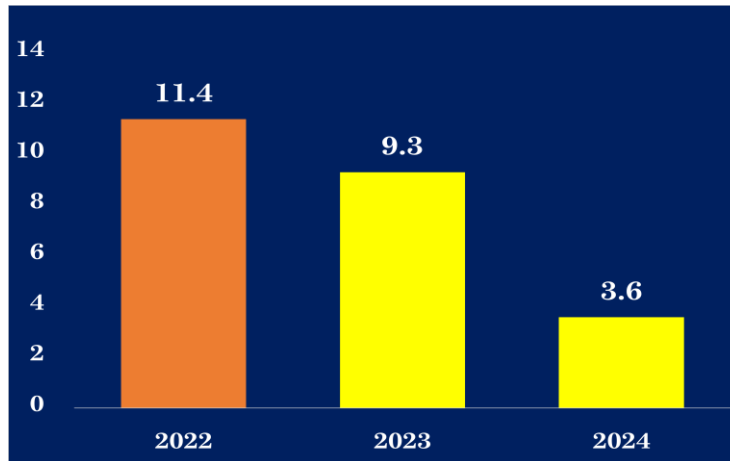
2.3. توقعات التضخم بالدول العربية:

ستحدد آفاق التضخم في الدول العربية بثلاثة عوامل رئيسية هي: تطورات أسعار السلع الرئيسية ومستويات أسعار الفائدة والضغوطات على أسعار الصرف في بعض الدول العربية. كذلك تأثر عوامل تضخمية أخرى تختلف من دولة عربية إلى أخرى كالظروف الداخلية غير المواتية في بعضها. هذا وتعمل بعض الاجراءات والتدابير الاستباقية التي قامت باتخاذها بعض الدول العربية على الحد من آثار التضخم.

تعتمد معظم الدول العربية في جزء كبير من استهلاكها على المستوردات، وعليه فإن التضخم المستورد الناشئ عن ارتفاع أسعار السلع الأساسية وتقلبات سلاسل الإمداد كان أحد أهم الأسباب التي ستؤثر على مستويات التضخم في الفترة المقبلة. من ناحية أخرى، ورغم ضعف الطلب المحلي في الدول العربية وبالتالي الدور المحدود تأثير السياسة النقدية على التضخم فإن مستويات الفائدة العالمية المرتفعة من شأنها تثبيط الطلب العالمي وبالتالي الضغوط على أسعار السلع الرئيسية مما يقلل الضغوط التضخمية. كما أن السياسة النقدية المتشددة في الدول العربية من شأنها المحافظة على جاذبية الأصول المحلية وتعزيز استقرار سعر الصرف بما يقلل التضخم الناشئ عن انخفاض أسعار الصرف.

في ضوء ما سبق، من المتوقع أن يبلغ معدل التضخم للدول العربية حوالي 9.3 في المائة خلال عام 2023 مقابل 11.4 في المائة في عام 2022 مدفوعاً بدرجة أساسية بمعدلات التضخم المرتفعة بالدول العربية التي تواجه ظروفاً داخلية غير مواتية وضغوطاً على أسعار صرف عملاتها المحلية. وبالنسبة لعام 2024، فمن المتوقع أن يبلغ معدل التضخم حوالي 3.6 في المائة (الشكل 24).

شكل 24. توقعات التضخم بالدول العربية مجتمعة



المصدر: إعداد خبراء الصندوق استناداً إلى استبيان آفاق الاقتصاد العربي

تتوافق توقعات التضخم في الدول العربية مع توقعات التضخم العالمية. مع الربع الرابع من عام 2023، بدأت تظهر بوادر السيطرة على الموجة التضخمية. مع ذلك، قد تكون هناك حاجة لمزيد من الوقت لتحقيق تراجع مستدام في معدلات التضخم.

يوضح الشكل (26) توقعات التضخم لكل دولة على حدة، حيث يظهر أن دول المجموعة تمتلك قدرات وأدوات فعالة في إدارة التضخم:

في **السعودية**، بعد معدل تضخم لم يتجاوز 2.5 في المائة في عام 2022، ما تزال السياسات المالية والنقدية قادرة على السيطرة على التضخم، إذ يستمر دعم أسعار المواد الغذائية ووضع حد أقصى لأسعار الوقود، إضافة لتشديد السياسة النقدية للبنك المركزي السعودي. بناءً على ذلك، من المتوقع أن يظل التضخم عند مستويات منخفضة، حيث تشير التوقعات إلى معدل تضخم بنحو 2.1 في المائة في عام 2023، كما يتوقع استقراره عند ذات المستوى في عام 2024.

بعد تسجيل معدل تضخم بحوالي 4.8 في المائة في عام 2022، تبنت **الإمارات** عدداً من السياسات لإبقاء التضخم تحت السيطرة، أهمها تشديد السياسة النقدية من خلال رفع أسعار الفائدة، كما تستفيد الإمارات من مستويات التضخم المعتدلة لدى أهم الشركاء التجاريين (كالهند واليابان، والصين)، فضلاً عن مساهمة ارتفاع سعر صرف الدرهم الإماراتي (توازياً مع ارتفاع سعر صرف الدولار الأمريكي) ما ساهم في امتصاص جزء من التضخم المستورد بشكل خاص واردات المنتجات الغذائية. يتوقع أن يستقر معدل التضخم عند مستوى 3.1 في المائة في عام 2023، ينخفض أثر ذلك إلى نحو 2.6 في المائة في عام 2024.

سجلت **قطر** معدل تضخم مرتفع نسبياً بلغ حوالي 5.0 في المائة بسبب تنظيم بطولة كأس العالم لكرة القدم في عام 2022، ومن المتوقع أن يعاود التضخم الانخفاض بسبب رفع البنك المركزي القطري لأسعار الفائدة ما رفع تكاليف الاقتراض، إضافة لتراجع أسعار السلع الأساسية. يتوقع أن يستقر معدل التضخم عند نسبة 3.3 في المائة خلال سنتي 2023 و2024.

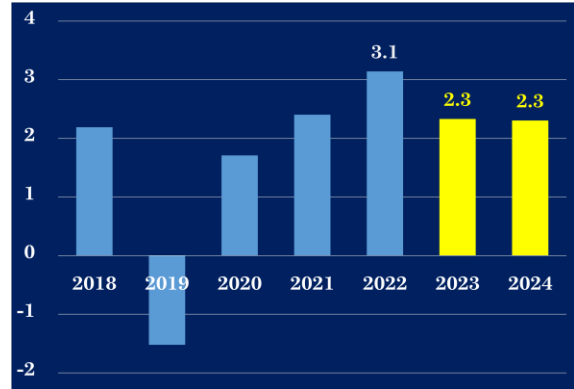
على غرار بقية دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، من المتوقع أن ينخفض التضخم **بالكويت** في عام 2023 إلى حوالي 3.2 في المائة، حيث لا تزال ضغوط الأسعار تحت

فيما يلي تحليل لتوقعات التضخم حسب مجموعات الدول العربية:

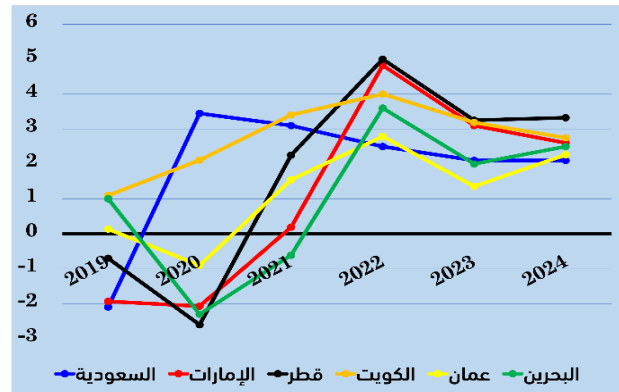
1.2.3. دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية:

تشمل العوامل الأساسية التي تحدد اتجاهات المستوى العام للأسعار في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، التطورات في كلف المستوردات، وحجم النشاط الاقتصادي الذي يؤثر على الطلب المحلي وبالتالي على تكلفة الخدمات في هذه الدول. وعلى ذلك، يتوقع أن يسجل معدل التضخم في دول المجموعة حوالي 2.3 في المائة في عام 2023، وكذلك في عام 2024 (شكل 25).

شكل 25. توقعات التضخم لمجموعة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية



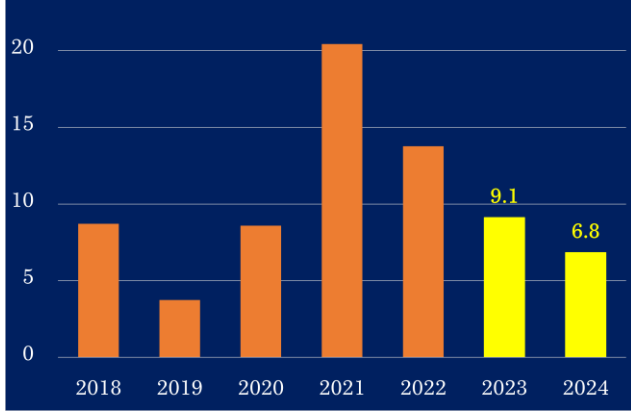
المصدر: استناداً إلى تقديرات صندوق النقد العربي
شكل 26. توقعات التضخم لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية



المصدر: استناداً إلى استبيان آفاق الاقتصاد العربي وبيانات صندوق النقد الدولي والأمم المتحدة والمصادر الرسمية.

9.1 في المئة في عام 2023، ثم ما نسبته 6.8 في المائة في عام 2024 (شكل 27).

شكل 27. توقعات التضخم لمجموعة الدول العربية المصدرة للنفط



المصدر: استناداً إلى تقديرات صندوق النقد العربي

عرفت **الجزائر** معدل تضخم مرتفع نسبياً في عام 2022، حيث استقر عند معدل 9.7 في المائة، ومن المتوقع أن ينخفض إلى 6.9 في المائة في عام 2023. يرجع جزء معتبر من أسباب التضخم إلى ارتفاع الأسعار العالمية للمنتجات الأساسية، بما في ذلك المنتجات الغذائية.. مع ذلك تسعى الحكومة إلى السيطرة على التضخم من خلال عدد من التدابير مثل الإعانات الحكومية، ومحاولة ضبط أسعار السلع الأساسية (بشكل خاص القمح ومشتقاته). بالنسبة لسنة 2024، من المتوقع أن يبلغ معدل التضخم نحو 5.7 في المائة.

في **العراق**، من المتوقع أن يستقر معدل التضخم خلال عام 2023 عند حدود 5.3 في المائة بفضل تخفيف ضغوط الأسعار الخارجية وإعادة ربط سعر الدينار الرسمي، كما يتوقع أن ينخفض معدل التضخم بشكل ملموس في عام 2024 إلى نحو 2.8 في المائة.

بلغ متوسط التضخم **باليمن** في عام 2022 حوالي 38.9 في المائة، ورغم أنه من المتوقع أن يتراجع عن هذا المستوى في عام 2023، إلا أنه سيظل مرتفعاً، حيث يتوقع أن يصل إلى نحو 18.2 في المائة بسبب استمرار تقلبات أسعار صرف

السيطرة بفضل سياسة سعر صرف العملة المحلية والدعم، وبفضل المتابعة الحثيثة للبنك المركزي لتأثيرات تغييرات أسعار الفائدة على النشاط الاقتصادي. بناءً على ذلك، من المتوقع أن يتراجع التضخم في عام 2024 إلى حوالي 2.7 في المائة.

من المتوقع أن يظل التضخم في **عمان** منخفضاً في عام 2023، ليبلغ نحو 1.4 في المائة. من المرجح أن تشمل الدوافع الرئيسية لهذا الانخفاض الزيادات الأخيرة في أسعار الفائدة، وانخفاض أسعار السلع الأساسية. بالنظر إلى السياسات القائمة على المزيد من التدخلات الحكومية، فمن المرجح أن يبقى التضخم خلال عام 2024 أيضاً تحت السيطرة، ليبلغ نحو 2.3 في المائة.

سجل التضخم في **البحرين** نسبة 3.6 في المائة في عام 2022، ويتوقع أن يبلغ حوالي 2.0 في المائة في عام 2023 مع تراجع ضغوط أسعار المواد الغذائية وتكاليف النقل بشكل ملحوظ، يتوقع أن يستمر البنك المركزي في تبني سياسة نقدية متشددة حيث قام برفع أسعار الفائدة على مختلف أدوات السياسة النقدية. يتوقع أن يعاود التضخم الارتفاع بشكل طفيف في عام 2024 ليصل نحو 2.5 في المائة.

2.2.3. الدول العربية الأخرى المصدرة للنفط:

على غرار دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، يتوقع أن يتأثر المستوى العام للأسعار في الدول المصدرة للنفط بالتطورات الاقتصادية الدولية، وأسعار السلع الرئيسية. تعتبر دول المجموعة عرضة للتضخم المستورد بسبب التغييرات في سعر صرف عملاتها بالنسبة للشركاء التجاريين الرئيسيين. يمكن أن يؤدي ضعف العملة المحلية إلى زيادة تكلفة الواردات، مما يؤدي إلى ارتفاع التضخم. وفي جانب العرض، يمكن أن تسهم عوامل مثل الغذاء والسكن أيضاً في زيادة الضغوط التضخمية. وتشهد بعض دول المجموعة ظروفاً داخلية غير مواتية يمكنها عرقلة بعض الأنشطة الاقتصادية، ما قد يسبب اختناقات في جانب العرض وبالتالي يؤدي إلى ضغوط تضخمية. انعكاساً للتطورات المذكورة، يتوقع أن يسجل معدل التضخم في دول المجموعة حوالي

صرف الجنيه المصري أمام الدولار الأمريكي منذ مارس 2022 أثر كبير في ارتفاع المستوى العام للأسعار. ولمواجهة الضغوط التضخمية الحادة والضغوط على سعر الصرف، قام البنك المركزي المصري برفع أسعار الفائدة الأساسية بشكل كبير كما قام ورفع نسبة الاحتياطي النقدي.

بالنسبة للمغرب، يتوقع أن يصل معدل التضخم في عام 2023 حوالي 6.2 في المائة مقابل 6.6 في المائة في عام 2022 واستمرار التراجع ليصل إلى 3.8 في المائة في عام 2024. قامت الحكومة المغربية باتخاذ العديد من الإجراءات بهدف الحفاظ على القوة الشرائية للأسر، في سياق الارتفاع الذي شهدته معدلات التضخم، تضمنت فتح اعتمادات إضافية لعام 2022 بقيمة 16 مليار درهم لمواصلة دعم نفقات صندوق المقاصة، والحفاظ على السلم الاجتماعي، ورفع الأجور، وتنفيذ برنامج التعويضات العائلية قبل نهاية عام 2023. كما تم تخصيص دعم استثنائي للناقلين بهدف ضمان استقرار تكلفة النقل للمواطنين وكذلك نقل البضائع، وتنفيذ برنامج مكافحة آثار الجفاف. ذلك إضافة إلى تعزيز المخزون الاستراتيجي من المنتجات الخاصة بالغذاء والطاقة والصحة.

وتعتبر معدلات التضخم في الأردن، معتدلةً نسبياً مقارنة بدول المجموعة، حيث قام البنك المركزي والحكومة الأردنية في عام 2022، وخلال الفترة المنقضية من العام 2023، باتخاذ العديد من الإجراءات للحد من انعكاس ارتفاع الأسعار العالمية على التضخم المحلي وانخفاض القوة الشرائية للمواطنين، بما في ذلك رفع أسعار الفائدة (تم رفع أسعار الفائدة على كافة أدوات السياسة النقدية سبع مرات في عام 2022)، وتثبيت أسعار المشتقات النفطية مؤقتاً في عام 2022. كما استفاد الأردن من سياسة ربط الدينار الأردني بالدولار الأمريكي حيث ساهمت قوة الدولار في خفض كلف الاستيراد نسبياً. من المتوقع أن تساهم هذه الإجراءات في مزيد من الانضباط في معدل التضخم ليصل إلى نحو 3.2 في المائة في عام 2023 ونحو 2.4 في المائة في عام 2024 مقابل 4.2 في المائة في عام 2022.

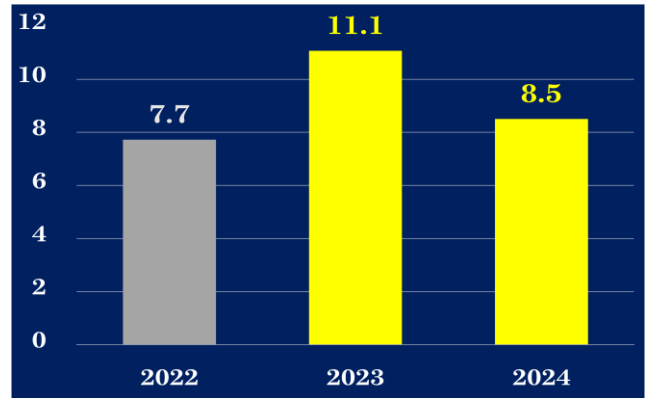
العملة المحلية، وارتفاع فاتورة الواردات نتيجة ارتفاع أسعار الوقود والغذاء.

فيما يخص ليبيا، يتوقع أن يبلغ معدل التضخم حوالي 3.7 في المئة خلال عام 2023. قبل أن يتراجع في عام 2024 إلى نحو 2.9 في المئة.

3.2.3. الدول العربية المستوردة للنفط:

يتوقع أن يتأثر المستوى العام للأسعار في الدول العربية المستوردة للنفط بتواصل الضغوط التضخمية الناتجة عن التطورات الاقتصادية الدولية وأثرها على السلع الاستراتيجية وخاصة على كل من القمح والوقود. هذا بالإضافة إلى أثر الضغوط التي يتعرض لها سعر صرف العملة المحلية في بعض دول المجموعة. في المقابل اتخذت بعض دول المجموعة عدداً من الإجراءات للحد من أثر تلك العوامل على المستوى العام للأسعار. في ضوء التطورات المذكورة، يتوقع خلال عام 2023 أن يسجل معدل التضخم في دول المجموعة (باستثناء كل من سورية ولبنان والسودان) نحو 11.1 في المئة. وبالنسبة لعام 2024 فمن المتوقع أن يصل معدل التضخم في دول المجموعة إلى نحو 8.5 بالمائة (شكل 28).

شكل 28. توقعات التضخم لمجموعة الدول العربية المستوردة للنفط (*)



المصدر: استناداً إلى تقديرات صندوق النقد العربي (*): بعد استثناء السودان، ولبنان، وسورية.

تشهد مصر معدلات تضخم مرتفعة نسبياً بلغت نحو 13.9 في المائة في عام 2022، مع توقعات بالارتفاع لتصل إلى ما يقرب من 22.8 في المائة في عام 2023، ويعزى ذلك إلى ارتفاع أسعار السلع الأساسية عالمياً، كما كان لتراجع سعر

القطر ليسجل نحو 5.3 في المئة في عام 2023 ونحو 4 في المئة في عام 2024.

3.3. مساهمة بنود الإنفاق في التضخم في

بعض الدول العربية

يعد تحليل مساهمة بنود الإنفاق في التضخم أمراً بالغ الأهمية بالنسبة لصانعي السياسات، إذ يزودهم بالمعرفة اللازمة لوضع استراتيجيات فعالة ومستهدفة لإدارة التضخم والسيطرة عليه، فهو يحدد الدوافع والمحركات الأساسية للتضخم. يساعد ذلك على وضع التدابير (المالية أو النقدية) اللازمة لمعالجة المسببات الرئيسية للتضخم، والعمل على حماية الفئات الضعيفة. كذلك يمكن استخدام مساهمة البنود المختلفة في التضخم في إدارة التوقعات وجعلها مستقرة. تساهم العناصر المذكورة في معالجة الأسباب الجذرية للتضخم وبالتالي المساهمة في تعزيز الاستقرار الاقتصادي، مما يضمن النمو المستدام ويحافظ على ثقة المستثمرين والأفراد. يوضح الشكل (29) أدناه مساهمة بنود الإنفاق في التضخم لعدد من الدول العربية، مع الأخذ في الاعتبار الأوزان المختلفة للبنود المستخدمة في حساب الأرقام القياسية للأسعار بين مختلف الدول العربية. يلاحظ من خلال الشكل (25)، أن ارتفاع أسعار الأغذية والمشروبات كان لها المساهمة الأكبر في التضخم في عدد كبير من الدول العربية، مثل مصر حيث مثلت مساهمتها نحو 55 في المائة في التضخم المسجل في عام 2022 ذلك في ضوء ارتفاع فاتورة الاستيراد على إثر انخفاض قيمة العملة المصرية أمام العملات الأجنبية علاوة على الضغوط التضخمية العالمية وارتفاع أسعار السلع الغذائية.

بلغت نسبة مساهمة تغير أسعار الأغذية والمشروبات في التضخم المسجل في العراق في عام 2022 نحو 40 في المائة، و34 في المائة في تونس، و32 في المائة في الكويت، و28 في المائة في السعودية، ويلاحظ استحواذ بند الأغذية والمشروبات على الوزن الأكبر في حساب التضخم في كل

في **السودان**، نظراً للظروف والتطورات الداخلية التي تمر بها البلاد، إضافة إلى أثر الضغوط التضخمية الناتجة عن التطورات الدولية الراهنة وأثرها على أسعار السلع الاستراتيجية خاصة القمح والوقود، فإنه يتوقع كمحصلة لذلك أن يظل المستوى العام للأسعار خلال عامي 2023 و2024 عند مستويات مرتفعة. هذا، ويواصل البنك المركزي السوداني سياسات إصلاح سعر الصرف حيث أعلن التحرير الكامل لسعر الصرف في شهر مارس من العام 2022، بجانب الاستمرار في ضبط التمويل الحكومي من البنك المركزي ليكون في الحدود الآمنة وكذلك ضبط تمويل البنوك من البنك المركزي.

أما في **لبنان**، ونظراً للتطورات الداخلية، فقد ارتفعت الأسعار، حيث من المتوقع أن يبلغ معدل التضخم خلال عام 2023 حوالي 199 في المئة، مقابل نحو 171 في المائة في عام 2022.

وفي **فلسطين**، يظل التغير في مستوى الأسعار عند مستويات معتدلة نسبياً، وعلى الرغم من ارتفاع معدل التضخم خلال عام 2022 ليصل إلى نحو 3.7 في المئة تأثراً بالأوضاع العالمية، إلا أنه من المتوقع أن ينخفض خلال عام 2023 ليسجل حوالي 3.2 بالمائة، وفيما يخص عام 2024 فيتوقع أن يصل إلى نحو 2.2 في المئة.

وفي **سورية**، من المتوقع أن تواصل مستويات الأسعار تراجعها بعد الارتفاع الكبير الذي شهدته خلال العامين الماضيين في ظل التطورات الداخلية، حيث من المتوقع أن يسجل معدل التضخم نحو 62.1 في المائة في عام 2023 ونحو 29.2 في المائة في عام 2024، وذلك مقابل 84 في المائة في عام 2022.

في **موريتانيا**، يتوقع أن يصل معدل التضخم إلى نحو 6.1 في المئة خلال عام 2023، وحوالي 5.1 في عام 2024.

وفي **جيبوتي**، من المتوقع خلال عام 2023 أن يبلغ معدل التضخم نحو 2.9 في المئة، وحوالي 2.6 في المئة في عام 2024، من المتوقع كذلك أن يتراجع معدل التضخم في

وتطورات أسعار الصرف في بعض الدول مما يشير إلى أن جزءاً كبيراً من التضخم هو تضخم مستورد بإستثناء دولة قطر التي تأثرت معدلات التضخم فيها بقوة الطلب على قطاع الخدمات مع استضافة كأس العالم العام الماضي.

من مصر والعراق وتونس، بينما يأتي في الترتيب الثاني من حيث الوزن في كل من الكويت والسعودية.

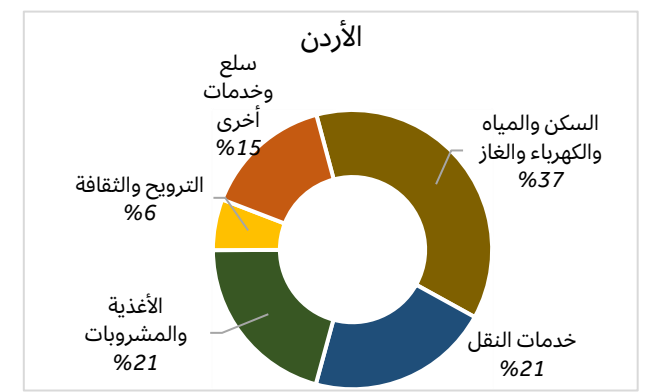
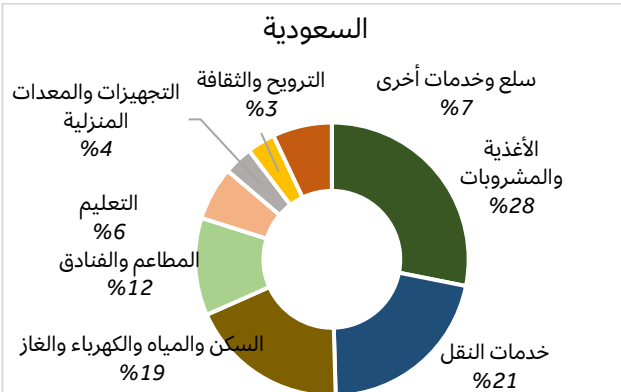
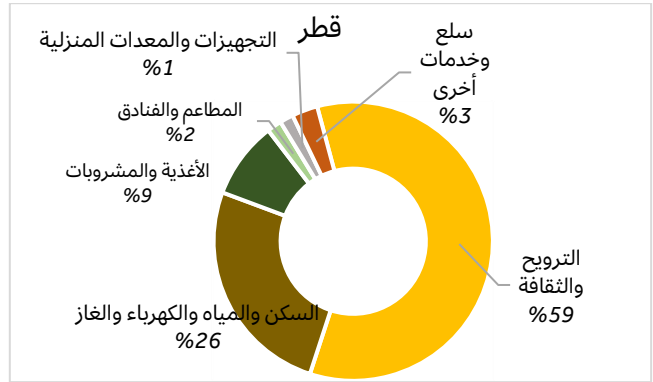
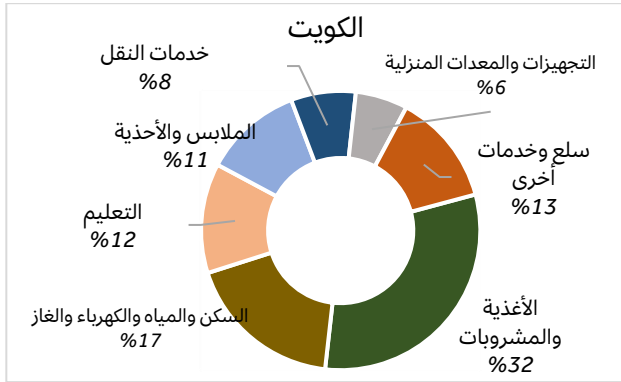
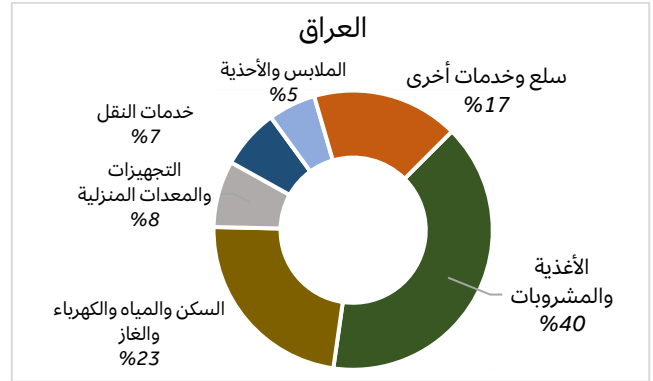
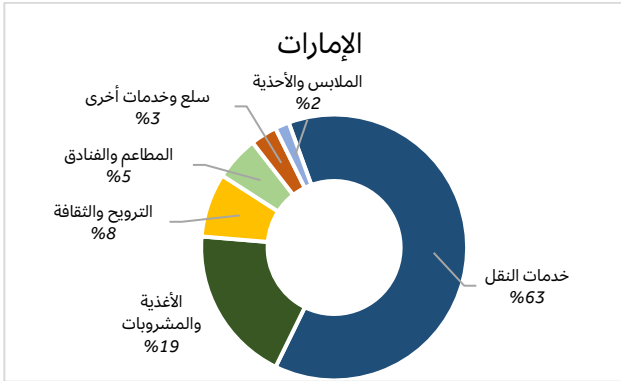
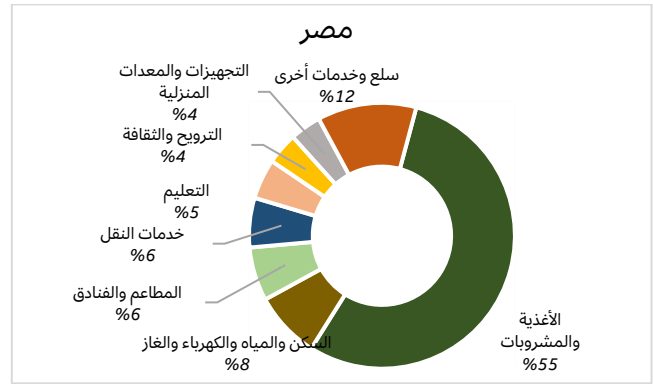
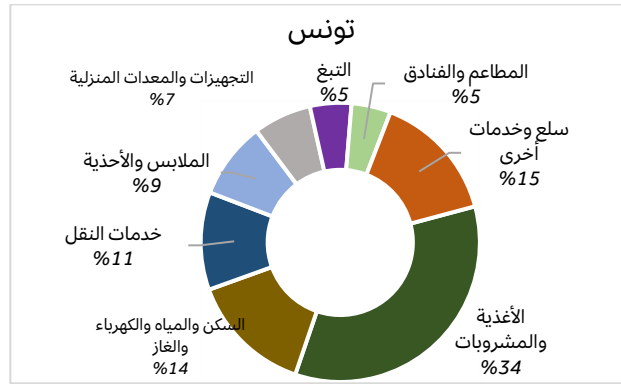
كما ساهمت تكاليف السكن والمرافق (مياه وكهرباء وغاز) في ارتفاع التضخم في بعض الدول مثل الأردن (37 في المائة) والعراق (23 في المائة)، ونحو 19 في المائة في السعودية و17 في المائة في الكويت، و14 في المائة في تونس والتغيرات التي شهدتها بعض هذه الدول في أسعار العقارات والذي انعكس أيضاً على تكلفة إيجار المساكن ويعكس ذلك بالدرجة الرئيسة انعكاس ارتفاع كلفة الطاقة.

في حين أن التغير في أسعار خدمات النقل في الإمارات كانت العامل الأكبر المساهم في حدوث التضخم خلال عام 2022 وذلك بنسبة 63 في المائة، حيث بلغت نسبة التضخم في خدمات النقل في الإمارات نحو 23 في المائة في عام 2022 كما أنها تستحوذ على ثاني أكبر الأوزان فيما يتعلق بحساب التضخم، فقد شهد عام 2022 زيادة ملحوظة في أسعار الوقود بكل مشتقاته في الإمارات نتيجة ارتفاع أسعار الطاقة العالمية وزيادة أسعار عمليات الشحن وتكاليف النقل. كما ساهمت خدمات النقل بنحو 21 في المائة من الزيادة في التضخم في الأردن والسعودية و11 في المائة في تونس، ونحو 8 في المائة و7 في المائة و6 في المائة في كل من الكويت والعراق ومصر على الترتيب.

أما في قطر، فقد كان لارتفاع تكاليف خدمات الثقافة والترفيه أكبر الأثر في ارتفاع التضخم خلال عام 2022 بمساهمة بلغت نحو 59 في المائة في إجمالي التضخم المحقق في هذا العام، حيث ارتفعت أسعارها بنحو 31 في المائة، إضافة إلى أنها تستحوذ على وزن أكبر في الإنفاق مقارنة بباقي الدول العربية (حيث يصل الوزن المستخدم لهذا البند إلى نحو 11.1 في المائة في حين لم يتعد الوزن المخصص في دول المقارنة نسبة 4 في المائة)، ويرجع ذلك بصفة أساسية إلى استضافة قطر لمونديال كرة القدم الذي أقيم خلال عام 2022. (شكل 29).

يتضح من التحليل السابق أن بنود الإنفاق ذات الأثر الأكبر على معدلات التضخم في الدول العربية ارتبطت بشكل ملموس بتطورات أسعار السلع الأساسية من طاقة وغذاء

شكل 29. أهم البنود المساهمة في التضخم في بعض الدول العربية خلال عام 2022



المصدر: تم حسابها استناداً إلى مؤشرات التضخم المنشورة في النشرات والتقارير عن الأجهزة الإحصائية.

الملاحق:

النمو الاقتصادي

2024	2023	2022	2021	2020	2019	
2.8	1.9	8.7	4.31	-4.3	0.8	السعودية
4.3	3.3	7.9	2.3	-6.1	3.1	الإمارات
2.8	2.7	4.6	1.5	-3.6	0.8	قطر
2.5	0.9	8.0	1.3	-8.9	-0.6	الكويت
3.6	1.7	4.3	3.0	-3.2	-1.1	عمان
2.9	2.9	4.9	2.6	-4.6	2.2	البحرين
3.2	2.3	7.6	2.6	4.9-	1.0	دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية
2.3	2.4	3.2	3.4	-5.1	1.0	الجزائر
4.5	0.4	7.4	5.9	-15.7	5.8	العراق
1.9	-4.4	2.0	-2.0	-8.5	2.1	اليمن
8.0	13.2	-6.5	177.3	-59.7	13.2	ليبيا
3.7	2.0	4.3	15.6	-13.4	3.8	الدول العربية الأخرى المصدرة للنفط
4.1	3.8	6.6	3.3	3.6	5.6	مصر
3.3	2.4	1.3	7.4	-6.3	2.6	المغرب
-0.1	-4.5	-1.5	0.5	-3.6	-2.5	السودان
2.1	1.6	2.5	3.3	-8.7	1.3	تونس
3.5	-1.3	-2.2	-15.2	-25.9	-6.9	لبنان
2.0	3.2	3.9	7.0	-11.3	1.4	فلسطين
2.7	2.7	2.7	2.2	-1.6	2.0	الأردن
6.5	4.4	5.1	3.0	-1.8	5.6	موريتانيا
5.6	4.4	2.8	4.0	1.0	6.5	جيبوتي
3.5	3.0	2.5	2.4	0.2	2.0	القمر
3.2	2.1	3.7	2.4	-2.3	2.6	الدول العربية المستوردة للنفط
3.3	2.2	5.8	4.6	-5.2	1.9	الدول العربية

المصدر: قاعدة البيانات الاقتصادية للفترة (2019-2022)، وتوقعات صندوق النقد العربي لعامي (2023-2024)

2024	2023	2022	2021	2020	2019	
2.1	2.1	2.5	3.1	3.4	-2.1	السعودية
2.6	3.1	4.8	0.2	-2.1	-1.9	الإمارات
3.3	3.3	5.0	2.3	-2.6	-0.7	قطر
2.7	3.2	4.0	3.4	2.1	1.1	الكويت
2.3	1.4	2.8	1.5	-0.9	0.1	عمان
2.5	2.0	3.6	-0.6	-2.3	1.0	البحرين
2.3	2.3	3.1	2.4	1.7	-1.5	دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية
5.7	6.9	9.7	7.2	2.4	2.0	الجزائر
2.8	5.3	5.2	6.1	0.6	-0.2	العراق
14.5	18.2	38.9	63.8	27.4	12.0	اليمن
2.9	3.7	4.6	2.7	8.2	0.2	ليبيا
6.8	9.1	15.4	20.4	8.6	3.7	الدول العربية الأخرى المصدرة للنفط
17.8	22.8	13.9	4.5	5.7	13.9	مصر
3.8	6.2	6.6	1.4	0.7	0.2	المغرب
69.5	81.9	138.8	359.1	163.3	51.0	السودان
7.2	9.1	8.3	5.7	5.6	6.7	تونس
57.8	198.7	171.2	154.8	84.9	2.9	لبنان
2.4	3.2	4.2	1.3	0.3	0.7	الأردن
29.2	62.1	84.0	87.3	111.2	13.4	سورية
2.2	3.2	3.7	1.2	-0.7	1.6	فلسطين
5.1	6.1	8.6	3.8	2.4	2.3	موريتانيا
2.6	2.9	5.8	1.2	1.8	3.3	جيبوتي
4.0	5.3	7.2	3.9	3.5	3.0	القمر
23.9	34.1	41.7	74.4	41.7	16.1	الدول المستوردة للنفط
8.5	11.1	7.7	2.6	2.9	6.2	الدول المستوردة للنفط بعد استثناء (السودان ولبنان، وسورية)
3.6	9.3	11.4	50.2	27.4	10.4	الدول العربية

المصدر: قاعدة البيانات الاقتصادية للفترة (2019-2022)، وتوقعات صندوق النقد العربي لعامي (2023-2024)

المالية العامة (رصيد الموازنة العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي)

2022	2021	2020	2019	2018	
2.50	-2.35	-10.70	-4.20	-5.5	السعودية
8.7	4.0	-0.7	5.5	4.5	الامارات
10.3	1.1	-2.1	1.0	2.3	قطر
13.7	-33.3	-9.5	-3.1	-8.9	الكويت
-3.5	-6.6	-14.4	-7.8	-4.2	عُمان
-1.1	-6.4	-12.80	-4.73	-6.32	البحرين
2.6	-4.8	-8.4	-1.2	-3.0	دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية
2.2	-3.8	-6.8	-5.6	-4.4	الجزائر
11.8	2.13	-0.1	8.8	10.3	العراق
-2.1	-1.2	-5.1	-5.6	-7.5	اليمن
2.5	9.7	-16.8	11.5	9.5	ليبيا
6.4	0.1	-4.3	1.9	2.5	الدول العربية الأخرى المصدرة للنفط
-6.0	-7.0	-7.4	-6.9	-9.5	مصر
-5.6	-5.5	-7.60	-3.9	-3.8	المغرب
-1.2	-1.3	-4.7	-3.4	-2.9	السودان
-6.4	-7.6	-8.7	-2.9	-8.7	تونس
-2.1	-3.1	-5.1	-0.5	-2.40	الأردن
-0.9	-7.2	-8.6	-5.8	1.1	فلسطين
-5.6	-2.0	2.2	3.5	2.3	موريتانيا
-4.6	-5.4	-6.5	-4.8	-6.3	الدول العربية المستوردة للنفط
1.2	-4.2	-7.2	-1.7	-3.1	إجمالي الدول العربية

المصدر: قاعدة البيانات الاقتصادية، صندوق النقد العربي.

القطاع الخارجي (رصيد موازين المعاملات الجارية إلى الناتج المحلي الإجمالي)

2022	2021	2020	2019	2018	
13.6	5.1	-3.1	4.8	9.2	السعودية
6.8	9.8	6.0	8.9	9.6	الإمارات
26.6	14.6	-2.5	2.4	9.1	قطر
32.8	23.4	4.6	24.5	14.4	الكويت
3.9	-4.9	-16.2	-5.6	-5.4	عمان
15.4	6.6	-9.4	-2.1	-5.9	البحرين
14.3	8.4	-0.8	6.5	8.6	دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية
9.5	-0.9	-11.2	-9.9	-9.0	الجزائر
12.2	12.0	-3.6	7.3	16.3	العراق
-8.4	-28.2	-10.9	-11.1	-11.5	اليمن
23.0	12.6	-6.9	12.3	23.9	ليبيا
11.0	4.0	-8.2	-0.8	3.5	الدول العربية الأخرى المصدرة للنفط
-2.3	-4.1	-3.5	-3.4	-2.5	مصر
-3.5	-2.3	-1.2	-3.7	-5.3	المغرب
-6.6	-5.3	-7.2	-15.5	-9.7	السودان
-8.2	-6.0	-6.0	-8.4	-11.2	تونس
-6.8	-8.8	-5.7	-2.1	-6.9	الأردن
-15.0	-9.8	-11.9	-10.4	-13.1	فلسطين
-15.7	-5.9	-6.9	-3.5	-4.3	موريتانيا
-3.9	-4.2	-3.8	-5.1	-4.7	الدول العربية المستوردة للنفط
8.7	4.2	-2.8	2.1	4.1	إجمالي الدول العربية

المصدر: قاعدة البيانات الاقتصادية، صندوق النقد العربي.

للحصول على مطبوعات صندوق النقد العربي
يرجى الاتصال بالعنوان التالي:

صندوق النقد العربي

شبكة المعرفة

ص.ب. 2818

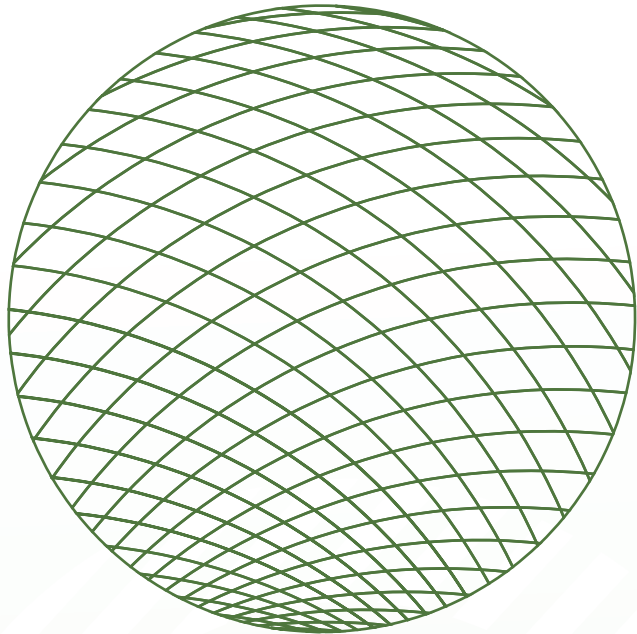
أبو ظبي - الإمارات العربية المتحدة

هاتف رقم: (+9712) 6215000

فاكس رقم: (+9712) 6326454

البريد الإلكتروني: publications@amfad.org.ae

موقع الصندوق على الإنترنت: <http://www.amf.org.ae>



للحصول على مطبوعات صندوق النقد العربي
يرجى الاتصال بالعنوان التالي:

صندوق النقد العربي

شبكة المعرفة

ص.ب. 2818

أبو ظبي - الإمارات العربية المتحدة

هاتف رقم: 6215000 (+9712)

فاكس رقم: 6326454 (+9712)

البريد الإلكتروني: publications@amfad.org.ae

موقع الصندوق على الإنترنت: <http://www.amf.org.ae>

آفاق الإقتصاد العربي



صندوق النقد العربي
ARAB MONETARY FUND

صندوق النقد العربي
ص.ب 2818 - أبو ظبي - دولة الإمارات العربية المتحدة
هاتف: + 971 - 2 - 6171 552
فاكس: + 971 - 2 - 632 6454
البريد الإلكتروني: economic@amfad.org.ae

الإصدار 19

نوفمبر 2023

www.amf.org.ae